أثر المخاطر القانونية على البنوك الإلكترونية

"دراسة حالة مصر"

اعداد

الدكتور/ خالد عيد عبدالمنعم عبدالفتاح ، الدكتور/ هانى محمد السيد على

مجلة حقوق دمياط للدراسات القانونية والاقتصادية – كلية الحقوق – جامعة دمياط

العدد السادس يوليو - 2022

مقدمة

مرت المجتمعات البشرية خلال تطورها بمراحل متتالية، الى ان وصلت الى عصر جديد تصاحب مع التطور التقني والتكنولوجي السريع، ولعل من أبرز المجالات التي شهدت ثورة الإنترنت على نحو ملحوظ هو مجال العمل التجاري الذي يحتاج إلى الثقة والأمان والسرعة في انجاز الأعمال، فكانت التجارة الإلكترونية والبنوك الإلكترونية التي تعتمد اعتماد أساسي على شبكة الأنترنت للقيام بالأعمال وإنجازها ونتج عن ذلك ظهور عصر المعلومات وتحول بذلك تسمية المجتمع بمجتمع المعلومات، حيث اصبحت فيه المعلومة هي المحرك الرئيسي لدفع عجلة التطور في هذا المجتمع الجديد، مما يساهم تطور تكنولوجيا المعلومات والالكترونيات في سهولة تبادل وتخزين ونقل المعلومات وكذلك نقل المعارف حول العالم، حيث أن هذه التكنولوجيا لا تترك قطاعاً أو مجالاً الا وان مدته بكافة المعلومات، ولم يسلم منها القطاع المصرفي الذي تأثر بها وتفاعل مع التقنيات الحديثة الالكترونية التي اصبحت ميزة من مميزات هذا العصر مما ادى الى انتقال البنوك من بنوك تقليدية الى بنوك الكترونية تقدم خدماتها عبر شبكة الأنترنت وبوسائل الكترونية تتسم بالسرعة التي هي السمة الغالبة في المعاملات التجارية ، وبالإضافة إلى الدور الهام الذي تلعبه البنوك الالكترونية في تحسين المعاملات المصرفية، فالبنوك الالكترونية تعتبر هي المحرك للسياسة الاقتصادية من خلال سياستها المالية المنهجية، كذلك تنبع أهميتها في معرفة واقع وتطور خدمات البنوك الالكترونية، ومميزاتها عن غيرها من البنوك التقليدية.

2- الدراسات السابقة:

دراسة سهام زغباب (2019) بعنوان النظام القانوني للبنوك الالكترونية.

هدف تلك الدراسة الى محاولة تقييم البنوك الالكترونية وإمكانية مقارنتها بالبنوك التقليدية مما ساهمت في تحديث القطاع المصرفي والمالي من خلال التعرف على مفهوم البنوك الالكترونية واهميتها، وابرزها الوثائق القانونية جراء ممارسات الاعمال المصرفية الالكترونية وانعكاسها على الأداء البنكي ما أدى الى توجيه نظره المشروع الجزائري الى هكذا أنواع البنوك المدنية لتكون هناك قوانين وتشريعات تنظمها بحكم العصر الذى فيه، حيث اختلفت تلك الدراسة عن الدراسة الحالية.

2- دراسة دغنوش العطرة (2017) بعنوان استخدام شبكة الانترنت كأداة لتقديم الخدمات البنكية وأثارها على الأداء البنكي .

حيث هدفت تلك الدراسة الى المفاهيم العامة حول الخدمات المصرفية الالكترونية وأهميتها، والمخاطر التي تتعرض لها الخدمات المصرفية، و ابراز الاثار القانونية وانعكاسها على الأداء البنكي حيث اختلفت تلك الدراسة عن الدراسة الحالية .

3- دراسة أبو شعبان (2014) بعنوان تقييم مدى فاعلية وكفاءة نظم المعلومات في ظل تطور الخدمات المصرية الالكترونية، دراسة تطبيقه على المصارف التجارية العاملة في قطاع غزه.

هدفت الدراسة الى تقييم مدى فاعلية وكفاءة نظم المعلومات المطبقة في المصارف التجارية حيث استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج من أهمها ان نظم المعلومات المطبقة في المصارف التجارية العاملة في قطاع غزة تتسم بالفاعلية والكفاءة في ظل تطور الخدمات المصرفية الالكترونية، مما يتوفر زيادة في معدل النمو للخدمات المصرفية الالكترونية كما اوصت الدراسة بضرورة العمل على تطوير عناصر نظم المعلومات كونها ركيزة مهمة من الركائز المكونة للهيكل التنظيمي للمصرف، وبالتالي تختلف هذه الدراسة عن الدراسة الحالية .

4- دراسة (2013,Jayshree chAVA) بعنوان الخدمات المصرفية عبر الانترنت، الفوائد والتحديات الناشئة في الاقتصاد .

هدف الدراسة الى الحصول على معرفة كاملة عن الخدمات المصرفية عبر الانترنت والاستفادة من نتائجها والصعوبات التي تواجها، ولقد كان المصدر الرئيسي للمعلومات في هذه الدراسة البحثية هي البيانات الثانوية وهى المعلومات المتاحة عبر الانترنت، وقد كان اهم ما توصلت اليه الدراسة بأن

الصناعة المعرفية الدائرة في عالم الاعمال الالكترونية في السنوات الأخيرة لديها تغيير جذري في الاعمال المصرفية عن طريق التوسع أو إحداث فرص جديدة، لذلك تختلف هذه الدراسة عن الدراسة الحالية.

5- دراسة شاهين (2013) بعنوان مقاومات العمل المصرفي الإلكتروني كأداة لتعزيز وتطوير نظم الدفع والتجارة الالكترونية دراسة تطبيقية على المصارف المحلية

تهدف الدراسة الى تحليل مقاومات العمل المصرفي الإلكتروني والوقوف على دورها في عزيز نظم الدفع الإلكتروني حيث استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتم جمع البيانات اللازمة لهذه الدراسة، وكان من اهم نتائج الدراسة هو توفير بعض القوانين التشريعات المتعلقة بالعمليات المصرفية الالكترونية، وحماية هذه العمليات من المخاطر التي تواجها ولكنها أظهرت ضعف اليات التعامل مع جرائم الكمبيوتر، مما يعرض المصارف الالكترونية للمخاطر حيث اوصت تلك الدراسة بتوفير بيئة تشريعية ذات ابعاد قانونية لأحتضان العمل المصرفي الإلكتروني، وتطوير الضوابط القانونية لمراقبة تلك العمليات، وبالتالي تختلف هذه الدراسة عن الدراسة الحالية.

6- دراسة (2011,Khrewesh) بعنوان نموذج تبنى الخدمات المصرفية الالكترونية في فلسطين

هدفت الدراسة الى تحديد العوامل المؤثرة في تبنى خدمات مصرفية الكترونية في بنوك فلسطين وتقديم نموذج ليبين هذه الخدمات، استهدفت الدراسة النموذج الكلى والنوعي، حيث أجريت مقابلات مع مدراء دوائر تكنولوجيا المعلومات في البنوك، وكذلك العملاء الذين يستخدمون هذه الخدمات لذلك اختلفت هذه الدراسة عن الدراسة الحالية .

7- دراسة الجزراوى (2011) بعنوان أثر استعمال النقود الالكترونية على العمليات المصرفية

هدفت تلك الدراسة الى شرح مفهوم النقود الالكترونية، وتعريفها وتوضيحها وكذلك الامر قامت بتوضيح مفهوم العمليات المعرفية التقليدية والالكترونية، وبيان دور البنوك في هذه المعاملات ودراسة مخاطر هذه العمليات، حيث استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وبالتالي توصلت الدراسة الى ان العمليات المعرفية الالكترونية بحاجه الى كادر مؤهل، وان استخدام النقود الالكترونية سهل سرقتها، وأيضا وجود العديد من المخاطر من استخدام هذه العمليات، ووجدت الدراسة عدم توفر أنظمة تشغيل فعالة، وبالتالي تختلف هذه الدراسة عن الدراسة الحالية .

8- دراسة خليل وطيبي (2010) بعنوان إدارة مخاطر العمليات المصرفية الالكترونية وفقا لمعايير لجنة بازل الدولية .

هدفت هذه الدراسة لتتناول قضايا إدارة المخاطر المترتبة على مزاولة العمليات المعرفية الالكترونية، وأساليب التعامل معها، وأثرها ووسائل إدارتها لكي تتماشى مع توصيات لجنة بازل مستخدمة المنهج الوصفي التحليلي، ولقد كان من أهم نتائجها أن معظم البنوك تعمل دون أنظمة صحيحة لتحقيق المخاطر القانونية، ولذلك بدأت البنوك في انتهاج سياسات لإدارة المخاطر ومراجعتها والعمل على استحداث إدارات متخصصة يكون هدفها التحكم في درجات المخاطر التي تتعرض لها البنوك، وبالتالي أختلفت هذه الدراسة عن الدراسة الحالية.

3- مشكلة البحث:

تعتمد البيئة المصرفية على الوسائل الالكترونية فتقديمها لخدمتها من خلال التطور التكنولوجي السريع الذي شهدتها الساحة المصرفية، ولكن بحكمها بيئة جديدة فإنها تثير العديد من المشكلات، وبالتالي فهي بحاجة إلى قانون ينظمها ويعمل على تسهيل العمليات المقدمة من طرفها لعملائها، والمشكلات التي نحن بصدد دراستها تتمثل في مدي سريان المخاطر القانونية الخاصة بالبنوك التقليدية علي البنوك الالكترونية؟

ويتفرع من هذا السؤال أسئلة فرعية بنيت عليها المشكلة:

1- ما مدى أهمية البنوك الالكترونية في تحسين المعاملات المصرفية؟

2- ما هي متطلبات البنوك الالكترونية في الاقتصاد الرقمي؟

3- ما هي أهم المخاطر القانونية التي تؤثر على التعامل مع البنوك الالكترونية؟

4- ما هو دور البنك المركزي في الرقابة على العمليات المصرفية الالكترونية؟

4- اهداف البحث:

1- التعرف على أهمية البنوك الالكترونية في مصر.

2- المقارنة بين البنوك الالكترونية والبنوك التقليدية.

3- التوصل إلي اثر المخاطر القانونية جراء ممارسات الأعمال المصرفية الالكترونية وانعكاستها على الأداء البنكي.

5- فروض البحث:

ينص الفرض الرئيس الأول على ما يلى : يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للمخاطر القانونية علي ابعاد البنوك الإلكترونية ، وينبثق منه الفروض الفرعية الآتية :

يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للمخاطر القانونية علي تحسين المعاملات المصرفية.

يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للمخاطر القانونية علي التطوير والاستمرارية.

يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للمخاطر القانونية علي شبكات الاتصال.

يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للمخاطر القانونية علي قواعد البيانات.

6- أهمية البحث:

1- ان هذه الدراسة تحاول توضيح مفهوم البنوك الالكترونية ومزايا تطبيقها داخل البنوك في مصر.

2- تسعي هذه الدراسة إلي دراسة وتحليل المخاطر القانونية علي البنوك الالكترونية من خلال تقديم الإطار النظري والأبعاد المكونة له.

3- تعمل هذه الدراسة على تطوير الخدمات للعملاء من خلال البنوك الالكترونية.

4- تعمل هذه الدراسة على حل مشاكل أثبات التوقيع الإلكتروني والتوصل الى الحلول القانونية.

7- اسلوب الدراسة:

يتضمن كل من : البيانات المطلوبة لهذه الدراسة ومصادرها ومجتمع الدراسة والعينة وأدوات جمع البيانات، وأسلوب تحليل البيانات ، وذلك على النحو التالي:

البيانات المطلوبة ومصادرها: اعتمد الباحثان في اتمام هذه الدراسة على نوعين من البيانات:

البيانات الثانوية:

يمكن توضيحها من خلال عرض الجوانب المتعلقة بالإطار النظري للدراسة، ومشكلة الدراسة وفروض واهداف الدراسة وأهميتها وتحديد مجتمع وعينة الدراسة ومصادرها، وذلك من خلال الاعتماد على عملية المسح المكتبي المتمثل فى المراجع، والأبحاث والرسائل العلمية والدوريات والمقالات العلمية .

البيانات الأولية:

يعتمد الباحثان في تجميع بيانات الدراسة من مصادرها الأولية على قائمة استبيان سوف يقوم الباحثان بإعدادها لغرض هذه الدراسة بحيث تشمل مجموعة من العبارات، والتي سوف نعتمد فيها على مقياس ليكرت الخماسي لقياس كل

بعد من الأبعاد الفرعية الخاصة بمتغيرات الدراسة وقام الباحثان بتحليل هذه البيانات بما يمكنها من اختبار فروض البحث والتوصل الى النتائج .

8- مصطلحات البحث :

– البنوك الإلكترونية : هو إجراء العمليات الإلكترونية بشكل إلكتروني والتي يعد الانترنت من أهم أشكالها، وبذلك فهي بنوك افتراضية تنشئ لها مواقع إلكترونية على الانترنت لتقديم خدمات نفس خدمات موقع البنك من سحب ودفع وتحويل دون انتقال العميل إليها.

– الخدمات البنكية : حفظ الأموال مع إتاحة المجال للمودعين لسحب هذه الأموال عند الحاجة، وإصدار دفاتر الشيكات لتمكين أصحاب الأموال من سداد الفواتير وأنواع المدفوعات الأخرى..

– المخاطر القانونية: تتمثل في المخاطر المالية والتي تشمل مخاطر ائتمانية، مخاطر السيولة، مخاطر سعر الفائدة، مخاطر السوق، مخاطر السمعة، وإدارة المخاطر المصرفية هي عبارة عن مجموعة من أساليب وتقنيات يستخدمها البنك في التعامل مع المخاطر التي تهدد سلامة واستقرار الوضع المالي للبنك.

– المسؤولية القانونية على البنك: باعتباره شخص معنوي يتحمل المسؤولية المهنية التي تنطبق على الاحكام العامة للمسؤولية المدنية والجنائية، وقد

اعترفت التشريعات بالشخص المعنوي الذي يتمتع بالحقوق ويتحمل الالتزامات، وما إذا كان حقيقةً ام خيال .

– الأثبات في التعاملات الإلكترونية : غالباً ما تشترط التشريعات المتعلقة بقواعد الإثبات ووجود سند محرر كتابي (أصلي) الإثبات تصرفات قانونية معينة، ونظراً لكون المعاملات الالكترونية قائمة على التعاقد دون مستندات ورقية، فإن مسألة الإثبات قد تشكل عائقاً أمام تطورها.

القسم الثاني:– البنوك خصائصها ومتطلباتها :

مقدمة:

البنوك الالكترونية هي تعبيرات تتصل بقيام الزبائن بإدارة حساباتهم وانجاز أعمالهم المتصلة بالبنك عن طريق المنزل أو المكتب أو أي مكان آخر، وفي الوقت الذي يريد الزبون، ويعبر عنه بعبارة (الخدمة المالية في كل وقت ومن أي مكان)، وقد كان الزبون عادة يتصل بحساباته لدى البنك ويتمكن من الدخول إليها وإجراء ما تتيحه له الخدمة عن طريق خط خاص، وتطور المفهوم هذا مع شيوع الأنترنت إذ أمكن للزبون الدخول من خلال الاشتراك العام عبر الأنترنت.

تعد البنوك من أهم الأسس التي يقوم عليها الاقتصاد لأي دولة، وهذا نظراً للدور الفعال الذي تلعبه في دعم التنمية الاقتصادية مع التطورات التكنولوجية التي شهدها العالم، والتي نتج عنها تغيرات كبيرة في قطاع النشاط الاقتصادي، ومن أبرزها التغيرات المتعلقة بالنظام المصرفي، حيث تطورت فكرة البنوك من بنوك عادية تقليدية إلي بنوك حديثة أو ما يطلق عليها بالبنوك الالكترونية، مستفيدة بذلك من مختلف التقنيات الحديثة مثل الأنترنت، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتي تبنتها العديد من الدول في العصر الحديث وتطوير قطاعها المالي والمصرفي ، وهذا يرجع الى ما تقدمه خدمة البنوك الالكترونية من تسهيلات في توفير الوقت والجهد والمال 1.

أولاً: تعريف البنوك الالكترونية:

يعرف البنك الالكتروني بأنه العمل المصرفي الذي يكون فيه الانترنيت وسيلة الأتصال بين البنك والعميل، وبمساعدة عدة نظم أخرى يصبح عميل المصرف قادراً على الأستفادة من الخدمات والحصول على المنتجات المصرفية المختلفة التي يقدمها البنك من خلال استخدام جهاز كمبيوتر أو من خلال استخدام أي

1 - فريد راغب النجار ، الاستثمار بالنظم الإلكترونية والاقتصاد الرقمي ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، 2014.

مضيف اخر وكل ذلك عن بعد وبدون الحاجة للاتصال المباشر بالمصرف البشري1.

وعرف أيضاً البنوك الالكترونية بمعناها الحديث ليست مجرد فرع لبنك قائم يقدم خدمات مالية فحسب بل موقعاً تجارياً ومالياً وإدارياً واستشارياً شاملاً، له وجود مستقل على الخط، فإذا عجز البنك نفسه عن أداء خدمة ما من بين هذه الأطروحات الحل اللجوء إلى المواقع المرتبطة بنفس البنك2.

ثانياً: خصائص وأهمية البنوك الالكترونية:

تتشابه البنوك الالكترونية مع البنوك التقليدية في الكثير من الخصائص، لكن هناك خصائص تنفرد بها البنوك الالكترونية، جعلتها تتميز بها عن غيرها من البنوك، وهذا ماجعلها تكتسب أهمية كبيرة في مجال معاملات البنوك الالكترونية، ومن هنا يتم التطرق إلى دراسة خصائص البنوك الالكترونية، وأهمية البنوك الالكترونية فيما يلي .

1 - حسنيه زايدي، أهمية البنوك الالكترونية في تحسين العمليات المصرفية، مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2018، ص4.

2- عبدالله خبانة، الاقتصاد المصرفي (البنوك الالكترونية: البنوك التجارية، السياسة التقدية)، دون طبعة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية مصر، 2019، ص95.

1- خصائص البنوك الالكتروني

تتمتع البنوك الالكترونية بمجموعة من الخصائص والمتمثلة فيما يلي:

السرية: ان المعاملات التي تقوم بين البنك والعملاء، مبنية على الثقة التامة، وخاصة تلك التي يمنحها العاملين لديه، فالالتزام بالثقة هي هكذا معاملات، إنما هو التزام عام تقتضيه أصول المهنة، بحكم ان المعاملات التي تحدث تتسم بحساسية فائقة 1.

البنوك الالكترونية: فتحت المجال امام البنوك صغيرة الحجم والتي تعمل في مجال ضيق لتوسيع نشاطها عالميا2.

اختفاء الوثائق الورقية: حيث أن الإجراءات والمراسلات كافة التي تتم بين الطرفيين (البنك–العميل) تتم عن طريق شبكة الإنترنت أي الكترونيا، ودون الحاجة إلى استخدام الأوراق وبهذا تصبح الرسالة الالكترونية هي السند القانوني الوحيد بين طرفي الخدمة المصرفية عند نشوء نزاع.

1 - خيري مصطفي كتاته، التجارة الالكترونية، الطبعة الأولى، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، 2019، ص187.

2 - وسيم محمد الحداد وآخرون، مرجع السابق، ص73.

كثرة الفروع: وانتشارها في مختلف المناطق الجغرافية مما يعود بفوائد كثيرة مثل1:

تتمكن هذه الفروع من تحمل المخاطر وتوزيعها فيما بينها، فإذا حدث كساد في منطقة معينة لن يؤثر الا على هذا الفرع الموجود بهذه المنطقة وحدة، أما بخصوص الأرباح التي تحققها الفروع الأخري فهي تعوض بها الخسارة الناتجة على ذلك الكساد وبتالي هناك يحدث تعاون فيما بينهم.

الراحة والسرعة: وهما عاملين أساسين يعتمد عليهما البنك في اغراء العملاء واستقطابهم، فهنا العمليات والخدمات الالكترونية تسلم بسرعة فائقة دون الحاجة إلي الانتظار ككشف الحساب والرصيد مثلا.

2- أهمية البنوك الالكترونية:

تعد معاملات البنوك الالكترونية من أهم الدراسات الأساسية في الاقتصاد الرقمي وتتجلي أهميتها خلال الأثر الفعال والكبير لأعمالها المصرفية الالكترونية، تتمثل أهميتها فيما يلي:

1 - خيري مصطفي كتاته، التجارة الالكترونية، الطبعة الأولى، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، 2019،ص188.

– إن وجود البنوك الالكترونية يجعلنا نتجه نحو الدفع النقدي الالكتروني المصاحب لمواقع التجارة والأعمال الالكترونية، وهو المبرر الأساسي لبناء هذه البنوك، فمثلا شركات التأمين، النفط، الطيران، الفنادق وغيرها من الشريكات، تتجه نحو عمليات الدفع الالكتروني، وهي عمليات تستلزم إن لم يكن موقع الشركة يوفر وسائل الدفع النقدي وجود حسابات البنكية أو حسابات تحويل.

– تخفيض النفقات: يؤدي إنشاء موقع البنك عبر الانترنت تكاليف مخفضة جدا مقارنة بتكلفة إنشاء فرع جديد البنك التقليدي، والتي تتطلب مباني وأجهزة، وكفاءه إدارية وذوي الخبرة بالإضافة إلي اليد العاملة.

– تقرير رأس المال الفكري وتطوير تكنولوجيا المعلومات من خلال الاعتماد على مجموعة أنظمة كنظام سوفيت، ونظام خدمة الهاتف المصرفي، ونظام خدمة البطاقة الذكية1.

–تقليل الاعتماد على الأعمال الورقية: وذلك لندرة احتياج الأعمال المصرفية للنماذج الورقية2 .

1 -عبد الغني ربوح ونور الدين غردة، بعنوان تطبيق أنظمة الصيرفة الالكترونية في البنوك الجزائرية بين الواقع والافاق، المؤتمر الدولي العملي اصلاح النظام المصرفي في الجزائر في ظل التطورات العالمية الراهنة، جامعة ورقلة، 2016، ص7،8.

2 - منير الجنبيهي، البنوك الإلكترونية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2015، ص 14.

ثالثا: متطلبات وخدمات البنوك الإلكترونية:

متطلبات البنوك الالكترونية: يقف في نجاح البنوك الالكترونية مجموعة من المتطلبات التي تعتمد عليها هذه الأخيرة في بناء ذاتها والتي تتمثل في:

1- البنية التحتية التقنية:

أن أولي المتطلبات البنوك الالكترونية، البنية التحتية التقنية، حيث لا يمكن لهذه الأخيرة أن تكون معزولة عن بني الاتصالات وتقنية المعلومات ذلك أن البنوك الالكترونية تحي في بيئة الأعمال الالكترونية والتجارة الالكترونية، فكفاءه البني التحتية مرتبطة ارتباط وثيق بسلامة السوق الاتصالي الذي لا غني له نهائيا عن مجتمع المعلومات.

2- التطوير والاستمرارية: يعتبر من أهم العناصر للتمييز بين متطلبات البنوك الالكترونية فهذا العنصر هو ضد الجمود والركود الذي لا يتفق ولا يتماشى مع التميز الذي تريد البنوك التقاطه والوصول إليه، وتعتبر هذه المشكلة الأكبر التي تعاني منها البنوك العربية في الوقت الحالي، لأنها لا تهدف إلى اقتحام الجديد فهي تنتظر ما تقوم به البلدان المتقدمة وتعتمد عليه في تسيير بنوكها بشكل دائم.

3- الكفاءه الأدائية المتفقة مع عصر التقنية:

من أهم الأمور أن تمتد كفاءة الأداء إلى كافة الوظائف الفنية والمالية والتسويقية والقانونية والاستشارية والإدارية المتصلة بالنشاط البنكي الالكتروني، وهي تقوم علي فهم احتياجات الأداء والتواصل التأهيل والتدريبي1.

4- الرقابة : اعتمدت اغلبية مواقع البنوك الالكترونية على عدة سياسات تساهم في نجاحها كاعتمادها لجهات مشورة في تخصصات التقنية، والتسويق والقانون والنشر الالكتروني، لتقييم فعالية وأداء موقعها.

خدمات البنوك الالكترونية: ان التطور الذي يحدث في العالم اليوم والتكنولوجيا التي غزت أسواقه، جعلته عالم الكترونيا، والتي مست جميع المجلات من بينهما البنوك، فأصبح لدينا ما يعرف بالبنوك الالكترونية حيث تقدم هذه الأخيرة مجموعة من الخدمات المصرفية والتي تتماشي مع التطور علي المستوي العالمي.

1 - وسيم محمد الحداد وآخرون، الخدمات المصرفية الالكترونية، الطبعة الأولي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص72.

وتعتبر الخدمات المصرفية العامل الأساسي في تطوير نشاط البنوك اذ أنها تؤدي دورا هاما في تعزيز قدراته من خلال تأثيرها علي تفضيلات العملاء وقد تعددت مفاهيمها بتعدد خصائصها.

1- **مفهوم الخدمات البنكية:** يمكن تعريف الخدمات البنكية "المصرفية" الالكترونية أيضا بأنها:

هي ما أفرزته و أنتجته الثورة التكنولوجية من تقنيات وأساليب حديثة في البلدان المتقدمة، حيث تم إدخالها إلى النظام المصرفي بغية تسهيل العمليات المصرفية بين مختلف الأطراف الاقتصاديين والمتعاملين بشكل عام، ومن أجل تحسين الربحية وتخفيض التكاليف، وتشمل كل المعلومات المالية بين المنظمات والأفراد والشريكات1.

2-**أصناف الخدمات البنكية:**

هناك الكثير من التصنيفات ولكنه تم الطرق إلى هذا التصنيف باعتباره الأكثر استعمالا ووضوحا لذلك فإن الخدمات المصرفية يمكن تصنيفها كما يلي2:

1 - العطرة دعنوش، استخدام شبكة الانترنت كأداة لتقديم الخدمات البنكية و أثرها علي الأداء البنكية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2017، ص128.

2 - عبدالملك عليوش، أهمية الاتصال التسويقي في تحسين الخدمة المصرفية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2019، ص7.

أ–خدمات ميسرة: تتمثل في الخدمات التي يستهلكها الزبون والعميل بشكل دائم بحيث لا يلقي أي مشكلة في الحصول عليها لكونها ميسرة ومتاحة وسهلة كخدمة السحب والايداع.

ب–خدمات السوق: يسعي العميل أو الزبون جاهدا للحصول على الخدمات التي تطرحها البنوك الالكترونية والتي قد تستخدم في فترات زمنية متباعدة أو بين فترة وأوخرى، إذ أنه يكون استخدامها وقت الحاجة وفي مواسم معينة.

جـ–خدمات خاصة: وهي الخدمات ذات خصوصية معينة ينفرد بها البنك على آخر، تقدم بشكل خاص للمستفيدين منها، وهذا راجع لخصوصية بعض البنوك التي تقبل الودائع وفتح الحسابات الأبناء على مقابل ورسوم يتحملها الزبون.

3–خصائص الخدمات البنكية:

تتصف الخدمات البنكية لمجموعة من الخصائص المميزة، وتم عرض فيما يلي أهم الخصائص والمتمثلة فيما يلي:

أ– غير ملموسة: معني ذلك أن هذه الخدمات التي تقدمها البنوك غير مجسدة في الواقع ليست ملموسة، وعليه يستحيل نقلها من مكان لآخر أو تخزينها أو تحميلها أو القيام بإجراء فحص لها لتأكد منها قبل شرائها.

ب- تعدد وتنوع الخدمات المصرفية "البنكية": إن الخدمات التي تقوم البنوك بتقديمها لزبائنها عديدة ومتنوعة، تلبية لاحتياجاتهم الكبيرة والمختلفة، خاصة تلك التي تعرف استهلاك واسعا كالاحتياجات التمويلية والائتمانية.

جـ-اشباع رغبات الزبون: الهدف الأساسي وراء هذه الخدمات التي يقدمها البنك للزبائن هي اشباع رغباته كاملة، والحرص على رضى الزبون تماما، بحيث لا تدع له المجال للبحث عن خدمات بنك آخر.

د-صعوبة التمييز في الخدمة المصرفية: تتصف الخدمة البنكية بعدم قابليتها للتجزئة والتقسيم وبالتالي فهي متكاملة في حد ذاتها وفي أجزائها وعناصرها مما يحقق الغرض والهدف منها، فهذه الخدمات خلقت ترابط وعلاقة بين البنك والطالب لخدماته التي يحقق من خلالها تلبية ما يطمح له وما يتوقعه عن هذه الخدمات، فكل عميل هنا هو موضوع اهتمام خاص.

رابعاً: الخدمات المقدمة من طرف البنوك الالكترونية:

ان الخدمات البنكية المعروضة عبر الانترنت تزداد تنوعا، وتشمل كافة الخدمات المقدمة عبر الوسائل التقليدية من بينها: القروض، الاعتمادات، طلب دفتر الشيكات، بالإضافة إلي الخدمات التي تقدمها البنوك الالكترونية والتي

تنفرد بها والتي تعتبر من مميزاتها والتي سمحت بجذب العملاء بشكل كبير، وهي1:

1-بطاقات الدفع الالكتروني: تعتبر أداة مصرفية للوفاء بالالتزامات، وتعرف قبولا واسعا من العملاء والبنوك على المستويين المحلى والعالمي، بدلا عن النقود التي تستخدمها لدفع قيمة السلع والخدمات المقدمة لحامل البطاقة، وهناك نوعان من هذه البطاقات: بطاقات الخصم وبطاقات الائتمان.

2-الخدمات البنكية عن بعد: هذه الخدمات تتم عبر قنوات التوزيع الالكتروني، يتم نشرها بواسطة البنك، وذلك خارج نطاق حيزه، كماكينات الصيرفة الآلية ونقاط البيع الالكترونية.

3-خدمات الصيرفة المنزلية: تشمل جميع الخدمات المستخدمة، سواء كانت الخدمات البنكية المالية وغير المالية كالاستفسار مثلا عن الأرصدة وطلب كشوف الحسابات وبعض الخدمات المالية مثل تحويل الحسابات من حساب عميل إلى حساب عميل آخر وتسديد الفواتير ومنها الاتي:

1 - سارة عشيش، البنوك الالكترونية، وظاهرة غسيل الأموال " دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية" ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة ام البواقي، 2016، ص21.

أ–عمليات بنكية بالهاتف: تسمح هذه العملية بتأمين تفادي طوابير العملاء، في الاستفسار عن حساباتهم، ولقد تعددت صور الخدمات التي يقدمها الهاتف للعملاء والتي يمكن تحديدها بالآتي1:

– يتم تقديم هذه الخدمة من خلال الاتصالات الهاتفية بالبنك عن طريق رقم سري خاص تسمح للعميل والزبون سهولة سحب او تحويل الأموال أو الأمر بالدفع لصلح دائنيه.

– الاستفسار عن جميع المعلومات التي يطلبها العميل، يتم العمل بها بواسطة شاشة موجودة لدي العميل في منزله تمكنه من مباشرة الاتصال بالبنك، يعرف من خلالها كل معلومة تفيدة أو متعلقة بحسابه، كسحب الأوراق التجارية.

–اجراء العقود باستخدام تقنيات أكثر تطورا.

ب– عمليات بنكية بالمحمول.

4–الخدمات البنكية عبر شبكة الأنترنت: هذه الخدمات من أهم قنوات البنوك الالكترونية، حيث تساعدهم شبكة الأنترنت على توفير عدد من القنوات والمنافذ للعملاء من أجل القيام بمختلف أعمالهم، وذلك في وقت قصير وبتكلفة جد

1 -عامر إبراهيم قندلجي، التجارة الالكترونية وتطبيقاتها ، الطبعة الأولي دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2015، ص183.

منخفضة، ويكون ذلك على مدار اليوم وطيلة أيام الأسبوع، وبتالي فهذه الخدمة تساعد البنك بحد ذاته عن طريق خفض تكاليفه.

خامساً: عوامل نجاح الخدمات البنكية الالكترونية:

1-السرية في التعامل: يشعر الزبون بالأمان وهذا من الأسباب المهمة التي تساهم في جذب العملاء وجعلهم من كبار الزبائن.

2-ضرورة فهم طبيعة الزبون وتوقعاته وتوفير راحة التعامل من خلال المسؤول عن قسم الخدمات المصرفية.

3-ضرورة إبقاء الزبائن على معرفة بمختلف المستجدات المالية على المستويين المحلي والعالمي عن طريق توفير فرقاء من المحليين على الصعيدين الجزئي والكلي.

4-أن يكون لكل بنك سياسة استثمارية خاصة به، وعليها يعتمد البنك في بناء أهدافه الرئيسية، التي يساهم بها في بناء علاقات طويلة مع العملاء الثقة او فهم للأحداث المالية الحالية والمستقبلية للزبائن وفقا لاحتياجاتهم وأهدافهم.

5-ضرورة تزويد هذه الطبقة من الزبائن على 24ساعة بكشوف الحسابات وتقارير أداء المحافظ الاستمرارية وبحوث الأسواق والمالية والنصائح الاستشارية.

6-تجديد وتحديث الخدمات بشكل مستمر، أجبرت البنوك على الابتكار وتحديث استراتيجيات التسويق.

7-توفير قاعدة معلومات للمستخدم يحصل منها علي بيانات المنتجات المصرفية والمعلومات العامة في ممارسات الوكالة المصرفية والبنكية1.

كما تعتمد البنوك الالكترونية في تسيير مهامها وتقديم خدماتها لعملائها على ثلاثة أنماط، والممثلة في المواقع الثلاثة التي تم التطرق اليها ما يلي وهي: "الموقع المعلوماتي، الموقع التفاعلي، الموقع التبادلي"، حيث يقوم البنك بتحديد شكل الموقع الالكترونية الذي سيقدم من خلاله الخدمات على مجموعة من الاعتبارات، أهمها:

- حاجات العملاء ودرجة الاقبال المتوقع على هذا النوع من الخدمات.

- درجة المخاطر المرتبطة بشكل الموقع الذي سيختاره البنك.

- تكاليف إنشاء الموقع وادارته وصيانته، وجدوي الخدمات عبر الانترنت.

- الخبرات والامكانيات البشرية المتوافرة لدى البنك لتقديم الخدمات عبر الموقع الالكتروني.

1 -العطرة دعنوش، المرجع السابق، ص141،140.

– درجة المنافسة في السوق1.

وبالتالي تعتمد على مجموعة من المعايير ومن بينها2:

– الاسهام في الوصول إلي قاعدة أوسع من المتعاملين.

– الاسهام في تخفيض تكاليف التشغيل.

– خلق فرص الاستثمار الجديدة.

– تحسين الوضع التنافسي للبنك.

سادساً: تمييز البنوك الالكترونية عن البنوك التقليدية:

يتكون الجهاز المصرفي لأي دولة من مجموعة من أنواع البنوك الناشطة على الساحة الوطنية الاقتصادية، والتي يختلف في نشاطها باختلاف نوعية البنوك، التي ظهرت مع التزايد في تطبيقات تجارة الالكترونية، حيث زادت الحاجة إلي نوعية جديدة من البنوك، التي تقدم خدمات أفضل، وأسرع، والتي تتماشى مع الوقت الحالي، وتختلف عن تلك التي كانت تقدمها البنوك التقليدية، مما يؤدي

1 -فريد النجار، وليد النجار وآخرون، وسائل المدفوعات الالكترونية (التجارة الإلكترونية المتكاملة)، الدار الجامعية، الإسكندرية مصر، 2009، ص148.

2 -عامر إبراهيم قنديلجي، المرجع السابق، ص178.

إلى اللجوء إلى البنوك الالكترونية ولكل طريقته ومميزاته في التعامل مع العملاء.

وفق هذا السياق تم عرض سلبيات وايجابيات كلا من البنكين، البنوك الالكترونية والبنوك التقليدية على النحو التالي:

مزايا وعيوب البنوك الإلكترونية:

تحقق البنوك الالكترونية العديد من المزايا تلبية لاحتياجات العميل المصرفي، ولكن هذا لا يعني أنها لا تخلو من العيوب والسلبيات، وتم دراسة مزايا البنوك الالكترونية (أولا)، وعيوب البنوك الالكترونية (ثانيا).

مزايا البنوك الالكترونية:

أ- إمكانية الوصول إلى قاعدة أوسع من المتعاملين: تعتبر أهم ميزة للبنوك الالكترونية، لأنها توفر فرصة استقطاب أكبر عدد من العملاء في أي زمان ومكان، مع إمكانية طلب الخدمة والتواصل مع البنك بكل راحة، فالبنوك الالكترونية ألفت الحدود الجغرافية فيما بين الدول والشعوب، من حيث الوقت والمجهود.

ب- تقديم خدمات مصرفية كاملة وجديد: تتيح البنوك الالكترونية خيارات أوسع للمتعاملين بها، وحرية أكثر في اختيار الخدمات ونوعيتها، حيث تقدم نفس

الخدمات المصرفية التقليدية، إلى جانب خدمات نشأت بإنتشار التجارة الالكترونية تعتمد على التعامل عبر الأنترنت.

ج- تخفيض تكلفة المشاريع التي تقدمها البنوك الالكترونية: إن تخفيض مصاريف وتكاليف التشغيل بالنسبة إلى البنوك الالكترونية تعد ميزة أساسية تتميز بها هذه الأخيرة عن البنوك العادية، لأن إنشاء فرع جديد للبنك العادي يتطلب تكلفة باهظة جدا، من خلال إنشاء مباني وأجهزة ومستلزمات إدارية، على عكس البنوك الالكترونية التي لا تحتاج إلى عقار وتأثيث عمالة كبيرة وما إلي ذلك من متطلبات.

د- خدمات البطاقات: توفر البنوك الالكترونية خدمات متميزة لشريحة محددة من المتعاملين، كرجال الأعمال، حيث تقدم لهم بطاقات ائتمانيه وبخصم خاص.

هـ- زيادة كفاءة أداء البنوك الالكترونية: إن البنوك عبر الأنترنت سهلت على المتعاملين للاتصال بالبنك، وهذا راجع لطبيعة عمل البنوك الالكترونية، فعملية الدخول على موقع البنك أسهل، حيث يقوم بتنفيذ الإجراءات في وقت قصير جدا، بأداء صحيح وكفاءة عالية، على العكس البنوك التقليدية، التي تتطلب الانتقال الشخصي للعميل إلى مقر البنك مع استغراق الوقت الكبير في إتمام الاجراء.

2- عيوب البنوك الالكترونية:

يتضح أن البنوك الالكترونية لها العديد من المزايا التي تقدمها لعملائها والتي تعتبر من العناصر المساهمة في اللجوء إليها، ولكن هذا لا يعني أنها لا تخلو من السلبيات "عيوب"، والمتمثلة في المعوقات والمخاطر التي تنشأ عند اللجوء إلى استخدامها.

المعوقات والمشكلات التي تواجه البنوك الالكترونية:

تواجه البنوك الالكترونية مجموعة من المعوقات والمشكلات التي تمسها هي بحد ذاتها، ومشكلات تمس المتعامل معها وحددنا ذلك فيما يلي:

أ-المشكلات التواجه البنوك الالكترونية:

تعاني البنوك الالكترونية من مشاكل و المتمثلة في[1]:

- رفض العملاء خدمات التعامل الالكتروني والاكتفاء فقط بالتعامل بالطريقة التقليدية.

1 - دريد كمال شيب، إدارة البنوك المعاصرة، الطبعة الأولي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان الأردن، 2012، ص175.

– قلة التشريعات والقوانين التي تحكم عمليات تقدم الخدمات المصرفية عبر الحدود.

– تسرب بعض المعلومات عن الحسابات العملاء اثناء حصول أخطاء البرمجة.

– قيام البنوك الالكترونية بالإشهارات والاعلانات، التي تعتبر أهم السياسات في جذب عنصر العملاء.

– تعرضها لعمليات الاحتيال والنصب، وكذلك مشاكل ناجمة عن عمليات الإيداع لمبالغ نقدية.

ب–المشاكل الماسة بالشخص العميل وتتمثل في[1]:

– عدم وجود ثقافة استخدام الأنترنت وعدم معرفتهم بها.

– عدم وجود الحماية والآمان والسرية الكافة على استخدام القنوات الإلكترونية.

– قلة وسائل التكنولوجيا والأجهزة اللازمة لاستخدام القنوات الالكترونية.

– وجود اعطال فنية تحول دون استخدام الصيرفة الالكترونية وقت الحاجة.

1 - أديب القاسم شندي، " الصيرفة الالكترونية أنماطها وخيارات القبول والرفض"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعية، جامعة بغداد، العدد السابع والعشرون، 2011، ص15.

3- مزايا وعيوب البنوك التقليدية:

تعتبر البنوك التقليدية من أهم المؤسسات المالية التي تكون النظام البنكي، والمساهمة بشكل كبير في عملية التنمية الاقتصادية ولهذا تطرقنا في دراستنا إلى مفهوم البنوك التقليدية (أولا)، قبل التطرق إلى مزايا وعيوبها "المخاطر" (ثانيا).

مفهوم البنوك التقليدية: يقوم البنك بدور فعال في الاقتصاد ويعتبر هذا الأخير من خلال وظائفه أداة هامة في اقتصاد السوق، من خلال ما تقوم به من أعمال وما ت}ديه من وظائف وخدمات.

أ- مزايا البنوك التقليدية:

أن البنوك تعد إحدى أهم وأقدم المؤسسات المالية الوسيطة، وظيفتها الأساسية قبول الودائع والتوفير من الأفراد والمشروعات والإدارات العامة، وإعادة استخدامها لحسابها الخاص في منع ائتمان الخصم وبقية العمليات المالية للوحدات الاقتصادية وما سبق يتضح لنا مجموعة من المزايا التي تتميز بها البنوك التقليدية من غيرها من البنوك المتمثلة في:

- أن البنوك التقليدية تقوم بتجميع مدخرات العملاء في صورة ودائع، حيث ينشأ في هذه العلاقة القائمة بين البنك وصاحب الوديعة مدينا على الترتيب،

حيث تسمح البنوك لدائمها امكانية الاحتفاظ بودائعهم بصورة ودائع جارية (تحت الطلب)، يمكن سحبها بواسطة الصكوك، أو تحويلها إلي شخص ثالث في العلاقة، ومن الالتزامات المالية المرتبة على البنوك التقليدية امكانية السحب عليها بالصكوك من جراء قبولها للودائع.

– تتميز البنوك التقليدية بخاصية توليد ودائع جارية جديدة، من خلال العمليات التي اقوم بها من اقتراض واستثمارات، وهي تعتبر جزء من عرض النقد.

.– أن المصدر الأساسي والرئيسي للبنوك التقليدية يتشكل من الودائع الجارية، التي تتميز بقابلية سحبها فورا، أما فيما يخص المؤسسات المالية الأخرى فإن الودائع ملزمة الدفع لا تشكل مصدرا لأموالها، وعليه فإن البنوك التقليدية تحرص على الإيفاء الفوري بمختلف التزاماتها أي التوفيق في السيولة وكذلك الربحية وهذا للحفاظ على العمليات المصرفية، وتجنب المخاطر التي تتعرض إليها المؤسسات1.

ب– عيوب البنوك التقليدية: (المخاطر التي يتعرض إليها البنك التقليدي):

1 -نيقين حسين، البنوك والإسلامية في الإمارات، إدارة التخطيط ودعم القرار، وزارة الاقتصاد، العدد الثالث، الإمارات العربية المتحدة، 2017، ص8.7.

– مخاطر المالية: تتضمن جميع المخاطر المرتبطة بإدارة الأصول المتعلقة بالبنك، وتنقسم إلي:

– المخاطر الائتمانية: هي نوع من أنواع المخاطر التي تركز على ركن الخسارة والمستقبل، وهي مخاطر يعجز فيها العملاء عن الوفاء بالتزاماتهم بخدمة الدين.

كما يمكن أن تنشأ عن خلل في العملية الائتمانية بعد إنجاز عقدها، سواء كان في المبلغ الائتماني القرض، الفوائد أو في توقيتات السداد1

– مخاطر السيولة: تنشأ من قدرة البنك على تسديد التزاماته قصيرة الأجل عند مواعيد استحقاقها، بسبب سوء التسيير، ويقصد بالسيولة بصفة عامة السرعة أو الملائمة التي يمكن من خلالها تحويل الوجود إلي نقد مخاطر السيولة تقف وراءها عدة أسباب نذكر منها:

– ضعف التخطيط الذي يؤدي إلى عدم الانسجام بين الالتزامات والأصول من حيث أجل الاستحقاق.

– سوء توزيع الأصول على استخدامات يصعب تحويلها لأرصدة سائلة.

– التحول المفاجئ لبعض الالتزامات العرضية إلى التزامات فعلية1.

1 -دليلة بو على، إدارة المخاطر المصرفية بين البنوك التقليديه والبنوك الإسلامية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 2018، ص43.

– مخاطر السوق: هي المخاطر المتعلقة بالإيرادات نتيجة التغيرات في أسعار الفائدة والتقلبات في أسعار الصرف وأسعار السلع، وهي تنقسم إلي:

– مخاطر سعر الفائدة: إن هذا المخطر مرتبط ارتباط وثيق، ومباشر بعمليات تحويل الديون، سواء كانت ديون قصيرة الأجل إلى الديون طويلة الأجل، وإن ارتفاع سعر الفائدة يؤثر على البنك وذلك بانخفاض وتدهور فائدته، مما يؤدي إلى انخفاض الناتج البنكي.

– مخاطر تقلبات مستوي الأسعار: هي المخاطر التي تتمثل في امكانية تكبد البنك لخسائر نتيجة للتغيرات المعاكسة في الأسعار السوقية، وهي تنشأ من الخسائر التي تحدث في قيم أصول البنك.

البنك	البنوك التقليدية	البنوك الالكترونية
معايير الاختلاف		
–تكلفة الاستثمار	–عالية	–منخفضة
–تكلفه تسيير المعلومات مع العميل	–عالية	–منخفضة

=

1 - نعيمة خضراوي، إدارة المخاطر البنكية "دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والإسلامية"، قسم العلوم الاقتصادية، محمد خضير، بسكرة، 2009، ص6.

-جودة العلاقة مع العميل		
-تكلفة الحصول على عملاء جدد	-منخفضة	-نحو علاقة أكثر تخصصا
-وفاء العملاء	-متوسطة	
-عدد الموظفين		-عالية
-كفاءة الموظفين	-عالية	
-انتاجية الموظفين	-عالي	-عالية
-امكانية الالتحاق بالبنك	-ضرورية	-منخفضة
	-متوسطة	-ثانوية
	-خلال اوقات العمل	-عالية
		-24ساعة\24ساعة

القسم الثالث :- المسؤولية القانونية للبنوك الالكترونية:

مقدمه:

موضوع الحماية القانونية للبنوك الإلكترونية له أهمية كبيرة على المستوى الدولي نظراً للظروف التي يمر بها الاقتصاد العالمي، خاصة في هذه الفترة إثر جائحة الكوفيد، و بصفة خاصة بالنسبة للتشريع المصري إذ يتم التعرف على المخاطر التي تتعرض لها البنوك و كذا مسبباتها، و التعرف على الطرق الواجب إتباعها لتقييم الخطر والوقاية منه، و كذلك اكتشاف واقع إدارة المخاطر البنكية في مصر، مع التطرق لمختلف القوانين التي لها صلة بالموضوع.

كما أصبح مفهوم الجريمة الالكترونية يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالتطور التكنولوجي وتقنية المعلومات، ومن الطبيعي انه كلما تطور واتسع نطاق التجريم أحدث ذلك تغيرات مستمرة ومتسارعة ومطردة في أشكالها وصورها التي تختلف عن النماذج التقليدية للجرائم العادية فالجرائم الالكترونية ترتكب عبر الوسائط والوسائل الالكترونية المختلفة، فتلك الجرائم تقع بأشكال مختلفة ومستحدثه لم

تكن معروفه أو ظاهره إلا من قريب، وهي مرتبطة إلى حد ما بما يشهده العالم من تطور تكنولوجي وعلمي في جميع المجالات دون استثناء.1.

أولاً:- المسؤولية الجزائية للبنوك الالكترونية.

إن البنوك أثناء أدائها لأعمالها المختلفة يترتب على عاتقها نحو عملائها التزامات، وان اخلال البنك بأحد هذه الالتزامات قد يعرضه للمسؤولية القانونية، وكما ذكرنا سابقا فإن البنوك الالكترونية تؤدي نفس الوظائف التي تؤديها البنوك التقليدية، بالإضافة فقط إلى وظائف أخري تتماشي وطبيعته الالكترونية، وفي ظل غياب تشريع وقانون يحكم هكذا أنواع من البنوك، وفي ظل كذلك غياب دراسات قانونية في هذا المجال المرتبط بالبنوك الالكترونية، سنطبق نفس الاحكام المتعلقة بالبنوك العادية وبالتالي سنرجع إلى القواعد العامة "النظرية العامة" أي أحكام القانون الجنائي والقانون المدني في دراستنا هذه، بحيث أننا سنقوم بإجراء تكييف لطبيعة هذه الإشكاليات والأخطاء المرتكبة من طرف البنك التقليدي ونسقطها على البنك الالكتروني.

يقصد مسؤولية البنك الجزائية صلاحيات البنك تحمل الجزاء عما يرتكبه من جرائم، التي منصوص عليها في قانون العقوبات وعاقب عليه بموجبه أيضا، أو

1 - لعور بدرة ، الأحكام القانونية للجرائم الاقتصادية ، 2018 م ، ص 175 .

في القانون الخاص، فمسؤولية البنك الجنائية يأخذ في عين الاعتبار الوضع الاقتصادي والمالي الذي يقوم به البنك وما يلعبه من أهمية في الوطن، وهدفها الحد من المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها زبائنه، ولمعاقبته توجه نحو جهات قضائية رادعه1 .

ثانياً: المسؤولية الجنائية للبنك: لم تكن المسؤولية الجزائية للشخص المعنوي "البنك" محل إقرار واعتبار، فقد كان موضوع مسائلة مدنية فقط المسئولية الجنائية عن اعمال البنوك بخصوص جرائم كثيرة ولعل من أهمها جرائم تبيض الأموال التي تكمن في وجود أشخاص معنوية يقومون بتوظيف الأموال بطرق غير شرعية مما يترتب علية اثار مدمرة تعود سلبا على الاقتصاد الوطني بصفة عامة والبنوك بصفة خاصة إلا أن الوضع الذي تمر به مصر تم الإقرار بالمسؤولية الجنائية للبنك بطريقة مرحلية، عبر ثلاث مراحل أساسية تبدأ من مرحلة عدم الإقرار ، ثم المرحلة الثانية مرحلة الإقرار الجنائي ، وانتهاء بمرحلة التكريس الفعلي لمبدأ المسؤولية الجنائية كما يلي:

المرحلة الأولى: مرحلة عدم الاقرار:

1 - عبدالنور سعداوي ونبيل آيت مبروك، النظام القانوني لأوامر التحويل المصرفي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بجاية، 2016، ص68.

لم يكن المشرع يأخذ بالمسؤولية الجنائية للبنك كشخص معنوي، كما أنه لم يستبعدها بحيث أن ما نصت عليه المادة التاسعة من بندها الخامس والتي نصت على العبارة: "حل الشخص الاعتباري" (البنك)، حيث هذه العبارة تم ادراجها ضمن العقوبات التكميلية، والتي يحكم بها القاضي في قضايا معينة متعلقة بالجنايات والجنح، ومفادها وحسب ما يفهم منه بأن المشرع يعترف ضمنيا بالمسؤولية الجزائية للشخص المعنوي ألا وهو البنك في دراستنا هذه، ولكن قد تعرض هذا الرأي إلى انتقاد والعلة من ذلك يرجع إلى:

-غياب الأثر الواضح ينص عليه قانون العقوبات يمكن الاعتماد عليه في اعتباره دليلاً صريحاً أو حتى قرينة للإقامة المسؤولية الجنائية للبنك والاسناد إليه القول أن عقوبة "حل الشخص الاعتباري" وهي مقررة فقط للشخص الاعتباري الذي ارتكب بذاته جريمة، وهذا ما يجعلنا نقول أن حل الشخص الاعتباري كما جاء في قانون العقوبات، هي عقوبة تكميلية مقررة للشخص الطبيعي الذي ارتكب جناية او جنحة وليست للبنك ذاته الذي يرتكب جريمة.

وخلاصة القول انطلاقا مما تم ايراده عن المسؤولية الجنائية فان المشرع لم ينص عليها بوضوح وانما أشار إليها بصورة غير واضحة ومحددة في نص وحيد1.

المرحلة الثانية: مرحلة الاقرار الجنائي:

على الرغم من عدم إقرار المشرع صراحة بالمسؤولية الجنائية للشخص المعنوي ألا وهو البنك في قانون العقوبات نجد أن هذه المسؤولية كانت مكرسة في بعض القوانين الخاصة في حين تستبعدها قوانين أخري، "يعتبر حل الشخص المعنوي الخاضع للقانون الخاص دون المساس بالمسؤولية الجنائية للممثلين الشرعيين مسؤولاً عن المخالفات المرتكبة لحسابه من قبل أجهزته أو ممثلية الشرعيين.

حيث اعتمد المشرع عليها وقام بتحديد الأشخاص المعنوية الخاضعة للمسائلة الجزائية مضيفة بذلك شروط قيام المسؤولية وهي " أن تركب لحسابه ومن قبل أجهزته" مع بيان اهم الإجراءات التي يجب متابعتها والعقوبات المطبقة عليه.

ثالثاً: عناصر قيام المسؤولية الجزائية للبنك.

1 - محي الدين مغلاوي، المسؤولية المدنية والجزائية للبنك في القانون الجزائري، ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أم البواقي، 2014، ص45.

ان البنوك بحكم طبيعتها المعنوية لا يمكنها ان ترتكب جرائم بنفسها انما تتصرف فيها عن طريق شخص طبيعي وعدد من الأشخاص الطبيعيين، الذين يتعاملون مع الغير بشكل مباشر كما البنوك العادية، أو عن طريق شبكة الانترنت كالبنوك الالكترونية، لذلك لتقوم هذه المسؤولية للبنوك يجب توفر مجموعة من الشروط والأركان لقيامها حيث ستتطرق إلى شروط قيام مسؤولية البنك الجزائية، ثم اركان المسؤولية الجزائية للبنك1.

والمسئولية الجزائية للبنك تختلف عن المسئولية المدنية او المسئولية الإدارية وذلك لأن الأشخاص الذين يعملون في البنك يقومون بدراسة التشريعات الدولية او المقارنة لرسم السياسة من اجل ارتكاب مثل هذه الجرائم الإلكترونية وبذلك يتوافر شروط المسؤولية الجزائية بكافة عناصرها القانونية وهذا من أجل القيام أو الحد من استخدام المؤسسات البنكية لأغراض ارتكاب الجرائم الإلكترونية.

1 . 79 ، 2015 م ، المسؤولية الجزائية للبنك عن جرائم تبييض الأموال ، محمود كادا

رابعاً: شروط قيام مسؤولية البنك الجزائية:

لقيام المسؤولية الجزائية لا بد من توفير مجموعة من الشروط:

قامت بعض الدول بإقرار المسئولية الجنائية حيث أصدرت أمريكا عام 1986م مجموعة من القوانين الجنائية وحددت عقوبات قد تصل الى 20 سنة سجن لجرائم البنوك مثل تبييض الأموال وألزمت البنك بضرورة عرض المعاملات المشبوهة.

كما أصدرت عقب احداث 11 سبتمبر 2001 أحكام خاصة بمنع استغلال النظام المصرفي الأمريكي 1 .

كما نص المشرع في قانون العقوبات على شروط قيام المسؤولية الجزائية للبنوك، وهي مصورة في شرطين، أولها ارتكاب الجريمة لحساب الشخص المعنوي (لحساب البنك)، وثانيها ارتكابها بواسطة اجهزته أو ممثليه الشرعيين، وتطرقنا لهذين الشرطين كما يلي:

الشرط الأول: ارتكاب الجريمة لحساب الشخص المعنوي: "البنك": يقصد بهذا الشرط تحقيق مصلحة مادية أو معنوية عند ارتكاب الجريمة، وتكون بشكل

1 - ناصف الياس ، مرقص بولس، المصارف العربية مواجهة التحديات القانونية الدولية ،الطبعة الأولى ، المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية ، لبنان ، 2019م ، ص 61.

مباشر أو غير مباشر مؤكد أو احتمالية، وذلك بتجنب إلحاق ضرر أو ربح البنك، وهو ما تم النص عليه التي نستنتج منها وجوبية ارتكاب الجريمة لحساب البنك وباسمة من طرف الشخص الطبيعي، والهدف من هذا التصرف القائم به تحقيق مصلحة للبنك تتمثل في تحقيق الربح .

الشرط الثاني: ارتكاب الجريمة من طرف جهاز أو ممثل الشخص المعنوي: بحيث نصت أغلب التشريعات على أن الشخص المعنوي يكون مسؤولا عن الجرائم المرتكبة لحسابه من طرف أجهزته او من طرف ممثليه بحيث يقصد لحسابه أي لا يسأل إلا عن الأفعال التي يتم تحقيقها لمصلحته أو لفائدته1.

وتتمثل الأجهزة والممثلين الشرعيين في كونهم أشخاص مؤهلين قانونيا للتصرف والتعاقد باسم الشخص المعنوي، وهؤلاء الأشخاص كثر ويختلف مركزهم ولذلك لا بد من تحديدهم.

خامساً: أركان قيام المسؤولية الجنائية للبنك.

طبقا للقواعد العامة في المسؤولية الجنائية، فإنه لقيام المسؤولية الجنائية للبنك يجب توافر ثلاثة أركان أساسية للقول بأن البنك مسؤولا جنائيا:

1 -سارة بو عديس، المسؤولية القانونية للبنوك في عملية التحويل الالكتروني للأموال، مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق، كليه الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أم البواقي، 2017، ص39.

1- ركن الخطأ: الخطأ وصف معنوي فضفاض، يحمل الكثير من المعاني وتنطوي تحته الكثير من الأفعال فكل فعل يخالف الصواب يعد خطأ ومن ضمن أقسام الخطأ الخطأ الذي يترتب عليه جناية او جنحه، وهنا يسأل الفاعل جنائيا من قبل الدولة بالإضافة لمساءلة من قبل المضرور 1.

وهو عبارة عن تلك الرابطة المادية التي تربط الجاني بالواقعة المعاقب عليها، هو ما يعرف بالإسناد المادي، ويعتبر الركن الأول لقيام الجريمة، يعرف القانون الخطأ بأنه: هو انحراف عن سلوك الشخص المادي مع عمله بذلك وتوفر عنصر العلم والإرادة الحرة ولاقترافه الفعل المجرم، كما يقع الخطأ في الجرائم العمدية والغير عمدية، حيث يتم سؤال الجاني عن النتيجة ولو لم يردها، وذلك خشية وقوع الضرر نتيجة لإهمال الذي اقترفه الجاني سواء كان فاعلا أصلي أو شريكا، ومنه فالمسؤولية الجنائية تقوم نتيجة الخطأ الذي قد يكون عمدي أو غير عمدي2.

2- ركن الضرر: ففي الضرر المادي يعوض العميل عن كل ما تحمله من خسارة وما فاته من كسب من ربح وعن الضرر الحالي، وضرر المستقبل إذا

1 - أسماء موسى اسعد ، ركن الخطأ في المسئولية التقصيرية دراسة مقارنة بين القانون المدني المصرى والقانون الأردني ، ، جامعة النجاح الوطنية ، نابلس ، فلسطين ، 2016 م ، ص 18.

2 - أم كلثوم عدنان، المسؤولية الجزائية للبنك في التشريع الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماستر كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، جامعة سعيدة، 2017،ص43-44.

كان محققا الوقوع أما الضرر الأدبي عدم قيام البنك بنفس تعليمات العميل بتحويل مبلغ من حسابه لمستفيد معين ويترتب على هذا الإخلال إساءة لسمعة العميل مما يؤدي إلى تعويض عن الضرر الذي أحدثه البنك.

3- ركن العلاقة السببية: علاقة السببية في القانون العام، هي التي تربط الفعل أو السلوك بالنتيجة الإجرامية التي يعتبرها القانون جريمة معاقب عليها أما اذا وقعت النتيجة مستقلة عن الفعل وعليه فلابد لقيام أي جريمة من ارتباط النتيجة بالفعل المؤدي لها أن النتيجة المجرمة ناتجة بشكل حتمي عن الفعل المجرم الذي أدي إلي هذه النتيجة.

سادساً: العقوبات المقررة على البنك عند القيام بالمسؤولية الجنائية :

يرتكب البنك مجموعة من الجرائم والتي تختلف فيما بينهما بحسب نوعية الجريمة، والمشرع أقر مجموعة من الجرائم المرتكبة وأفرد لكل جريمة عقوبة معينة والتي احالنا من خلالها إلي قانون العقوبات، وقوانين خاصة أخري، ونحن في دراستنا حددنا أمثلة عن نوعية معينة من الجرائم والعقوبات المقررة لها كجريمة التزوير، وجريمة تبيض الأموال، جريمة النصب، جريمة إفشاء السر المصرفي، وغيرها من الجرائم التي لا تعد ولا تحصي.

1-العقوبات المقررة عن جريمة التزوير:

إن العقوبة المقررة لهذه الجريمة بشكل عام هي الحبس من سنة إلى خمس سنوات وبغرامة من 500ج إلى20000ج، بالإضافة إلى الحرمان من الحقوق الوطنية، مثل الترشح لعضوية مجلس النواب ولكن إذا تعلق الأمر بأحد رجال المصارف أو مدير المصرف بحد ذاته فإن هذه الصفة تضاعف العقوبة إلى حد الأقصى لكون صفة المصدر في ظرف مشدد، لأن اكتساب صفة المصرفي تفترض على حاملها أن يكون أمين ونزيه ومصدر ثقة.

2-العقوبات المقررة عن جريمة تبييض الأموال:

جرم صراحة تبيض الأموال، وقرر عقوبة جنحة هي الحبس من خمس إلى عشر سنوات ولا تسدد هذه العقوبة في حالة:

- أن تكون نتجت عن تسهيلات نتيجتها المهنة الممارسة من طرف الشخص.

- أن يرتكب الفصل من طرف جماعة إجرامية1 .

سابعاً: المسؤولية المدنية للبنوك الالكترونية:

قبل الحديث في مجال المسؤولية الالكترونية كمصطلح جديد، فرضته التطورات العملية والتكنولوجية الحاصلة في العالم المعاصر في مجال تبادل المعلومات

1 - ناصف الياس ، مرقص بولس ، المصارف العربية مواجهة التحديات القانونية الدولية ،الطبعة الأولى ، المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية ، لبنان ، 2019م ، ص 61.

والخدمات عبر البرامج والبنوك الالكترونية، وما أدي له من تدخل من وأصحاب النوايا السيئة لمحاولة الاستفادة قدر الإمكان من هذه الثورة المعلوماتية، كان لا بد من الحديث عن المسؤولية المدنية لنصل لوضع مفهوم واضح للمسؤولية الالكترونية المدنية والتي يمكن تعهريفها بأنها "مجموعة القواعد التي تلزم من ألحق الضرر بالغير يجبر هذا الأخير وذلك عن التعويض يقدمه للمضرور وعلى العموم بأن هذا التعويض الذي يتحمله المسؤول هو نتيجة إخلال بالتزام سابق رتبه العقد أو القانون"1. ومن خلال ما تقدم تعرضنا في دراستنا هذه إلى مفهوم المسؤولية المدنية الالكترونية ثم جزاء قيام المسؤولية المدينة الالكترونية.

1- تعريف المسؤولية المدنية الالكترونية:

ان المسؤولية المدنية هي نوعان مسؤولية عقدية ومسؤولية تقصيرية، والمسؤولية المدنية الالكترونية هي كالمسؤولية المدنية المعروفة في القواعد العامة، مع مراعاة فقط طابعها الالكتروني الحساس وقد أشرنا إلى تعريفها التي تعتبر التزام المدين بتعويض الضرر المترتب على الإخلال بواجب قانوني او اتفاقي قد تكون عقدية مصدرها هو العقد الالكتروني "عقد عادي أبرم عبر شبكة الانترنت"، فإن هو عقد يتم باتحاد الايجاب والقبول بوسيلة مسموعة مرئية عبر شبكة دولية للاتصال عن بعد، والخطأ العقدي الالكتروني الذي يستوجب

1 -علي فيلالي، الالتزامات، العمل المستحق للتفويض، موفم للنشر والتوزيع، الجزائر،2012، ص13.

المسؤولية المدنية الالكترونية هو الاخلال في عدم تنفيذ الالتزامات المترتبة عن العقد "بين البنك والعميل"، والمسؤولية المدنية قد تكون أيضا تقصيرية، مصدرها الخطأ التقصيري الالكتروني الذي قد يرتكب من قبل الشخص المستخدم للوسيلة الالكترونية في التعامل والتي تعرف انها " الزام كل من نسب إليه خطأ تقصيري الكتروني بتعويض المتضرر سواء كان يستخدم الوسائل الالكترونية أم لا.

إن عدم وجود قواعد خاصة بالمسؤولية المدنية في مجال المعاملات الإلكترونية يجعل من هذه الأخيرة خاضعة للقواعد العامة، من خلال محاولة تكييف مختلف الأفعال والتصرفات القانونية المبرمة في البيئة الرقمية مع القيام بإسقاطها على مختلف المفاهيم القانونية التي أوردها القانون المدني في مادة المسؤولية المدنية1 .

ولتقوم هذه المسؤولية لابد من توافر عدة شروط منها:

- وجود عقد صحيح توفرت فيه شروط الصحة والنفاذ.

- إخلال العاقد بالتزام ناشئ عن العقد يجب الوفاء به.

- الحاق ضرر بالعميل يترتب على عدم التنفيذ والتأخير.

---

http://dspace.univ-batna.dz/xmlui/handle/123456789/6091 - فارس بوبكر ، المسؤولية المدنية في مجال المعاملات الإلكترونية ، 2021 م .

2-أركان المسؤولية المدينة الالكترونية:

ان مسؤولية البنوك الالكترونية تخضع لنفس أحكام ومبادئ مسؤولية البنك العادية، مع مراعاة لطبيعتها الالكترونية الحساسة والمتعقدة لما تتسم به من أمور تقنية تختلف عن تلك الموجودة في البنك العادي، وهي تقوم على ثلاث أركان هي:

-الخطأ الالكتروني، والضرر الالكتروني، والعلاقة السببية.

ثامناً: جزاء قيام المسؤولية المدنية البنكية الإلكترونية:

يعتبر أولى وأهم جزاء لقيام المسؤولية المدنية البنية "لتعويض" باعتباره أهم جزاء يبحث عنه المتضرر ويهدف لتحقيقه، "لكن ما يميز التعويض في المسؤولية المصرفية أن المشرع لم يميز العلاقة بنك-عميل"، ولم يعطيها أي خصوصية في إطار العمليات المصرفية ولم يميزها عن أي علاقة تعاقدية أخرى، فالساحة القانونية ماتزال خالة من أي تنظيم للمسؤولية في هذا الإطار لا يمكننا الكلام عن أي نظام خاص للمسؤولية المصرفية خارج عن نطاق الاحكام العامة للمسؤولية المدنية، فيما يتعلق بالتعويض1.

1 -محي الدين مغلاوي، المرجع السابق ص22.

تاسعاً: قضايا الإثبات في المسائل البنكية الالكترونية:

تعتبر مسألة الإثبات مشكلة من مشاكل التي تأرق فكر الزبون أو العميل الذي يتعامل مع البنوك، خاصة إذا كانت تلك المعاملة الكترونية، فنجد صعوبة كبيرة في كيفية اثباتها وهي من بين أكثر المشاكل المطروحة في الوقت الحالي بحكم التطور الحاصل في المجال البنكي وفي ضل انتقال البنوك من الصيغة التقليدية إلي الإلكترونية ذات الطبيعة الحساسة والاستثنائية1 .

– مفهوم الإثبات: الإثبات بصفة عامة هو تأكيد وجود أو صحة امر معين باي دليل او برهان، والاثبات بهذا المعني تتنوع اساليبه بتنوع العلوم التي يتصل بها. فالعالم او الباحث في أي فرع من فروع المعرفة، يسعي لإقامة الدليل على صحة حقيقة معينة أو تأكيد وجودها بالالتجاء الى كل الوسائل العملية المعروفة. وهو في ذلك حر في اختيار الوسائل التي تؤدي الي تأكيد الحقيقة التي يسعى إليها2.

1 - لبداينة، ذياب ، جرائم الحاسب والإنترنت مركز الدراسات والبحوث الظواهر الاجرامية المستحدثة وسبل مواجهتها. الرياض ،2014 م ، ص ١٢٦ .

2 - محمد حسن قاسم، الاثبات في المواد المدنية والتجارية، دون طبعة، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية مصر، 2013، ص7.

اما الاثبات بمعناه القانوني: او ما يطلق عليه الاثبات القضائي فمعناه إقامة الدليل امام القضاء، بطريقة يحددها القانون، على وجود او صحة واقعة قانونية متنازع فيها.

القاعدة القانونية مصدر الحق ذاتها، فالخصم غير مطالب بإثباتها ويكون من واجب القاضي استخلاصها بناء على وقائع الدعوة، ويطبق حكم القانون في ذلك.

اما الوقائع المادية يجوز اثباتها بجميع طرق الاثبات ولا يتصور اعداد دليل كتابي مسبق بشأنها، بينما التصرفات القانونية يكون اثباتها في الأصل بالكتابة ولا تقبل الشهود بشأنها إلا استثناء1.

-أهمية الاثبات:

- الاثبات له أهمية خاصة فردية، وأخرى اجتماعية، وذلك لا القضاء هو المقرر الوجود او انتفاء الحق، عند حدوث النزاع يتوقف على اثبات وجود او انتفاء الواقعة التي أقامها القانون سببا لنشوئه او انقضائه.

- يحقق مصلحة خاصة فردية لكل من الخصمين المتنازعين.

1 - محمد علي فرج، عبء الاثبات ونقله، الطبعة الثانية، مكتب الجامعة الحديثة، الإسكندرية مصر، 2019، ص12.

– يحقق مصلحة عامة اجتماعية، حسم النزاع بين الافراد المجتمع وتحقيق ما تقضيه العدالة من وصول كل ذي حق حقه.

– يمكن القضاء من التحري والبحث ان ادلة الاثبات والحقيقة.

– الاثبات وسيلة لغاية، وغايته الكشف عن الحقيقة القانونية التي يتوقف عليها تقرير او ترتيب اثر قانوني في المسائل المدنية والتجارية التي فيها حق متنازع عليه.

– الاثبات يقدم فيه جميع الأدلة وذلك حتي يكون حرا تحقيقا للعدالة حتي لا يتحول لتقييده دون ان يصل صاحب الحق الي حقه.

عاشراً: أساسيات وطرق حماية نظام الدفع الالكتروني:

نجد انه للتعامل الأمن ببطاقات الائتمان مثلا لا بد من إيجاد بيئة سليمة ومناخ امن لتعامل بهذه الوسيلة ، وتشكل قضايا الأمن والتهديدات الناتجة عنها العائق الأكبر أمام اكتساب ثقة الناس ومشاركتهم في تقديم هذا النوع من أنظمة الدفع، ويتلخص أساسيات الحماية بالاتي :-

1- خصوصية المعلومات : كي تتم المحافظة على الرسالة الالكترونية (الحاملة لفواتير تجارية أو المستعملة في الصفقات التجارية) يجب أن لا يتمكن من الاطلاع عليها إلا الأطراف المعنية المسموح لها بذلك، وللحفاظ على

الخصوصية لابد من التحكم بعملية الولوج، وأكثر طرق التحكم انتشارا هي استخدام كلمة المرور، أو الجدار الناري، إضافة إلى شهادة الترخيص .

وهنا تجدر الإشارة إلى أمر بالغ الأهمية وهو أن على المستخدم الحفاظ على سرية كلمة المرور، لأنها تشكل خط الدفاع الأول في وجه الولوج الغير مرخص، وبهذه الطرق يمكن منع حدوث الجرائم المتعلقة بانتهاك الخصوصية، مثل التصنت واستعراض معلومات معينة بدون ترخيص.

2- التحقق من هوية الأطراف الأخرى : يجب التأكد من هوية الأطراف المعنية بعملية تبادل البيانات، إذ يجب على كل الأطراف معرفة هوية الآخر لتجنب أي شكل من أشكال الخداع (مثل عملية التزوير وانتحال الشخصيات)، أولى هذه الوسائل هو أن يتعين على التاجر التحري عن الأطراف التي يتعاقدوا معهم قبل إبرام الاتفاقات، ويبدو من غير المعقول أن يدفع الناس أموالهم إلى أشخاص لا يعلمون عنهم شيا ،سوى ما يظهر على شاشة الكمبيوتر، ولكن هذا ما يحدث يوميا على مستوى العالم ، وهناك بعض الحلول والإجراءات للتحقق من هوية الأطراف المتصلة مثل كلمات المرور، والتوقيع الرقمي.

3- الوقاية إثناء التصفح عبر شبكة الانترنت

عندما تظهر النقود في أي مكان يظهر خلفها المحتالون والنصابين،هؤلاء المجرمون من محترفي شبكة الانترنت، وعلى درجة عالية من العلم وإجادة

التعامل مع لغات الحاسب وتقنيات شبكة الانترنت ، وحتى لا تقع ضحية عملية احتيال الكترونية على شبكة الانترنت، ونقدم لكم مجموعة من الإرشادات التي عليكم إتباعها أثناء تصفحك لمواقع الشبكة أو عندما تريد الشراء بالطريقة الالكترونية وهي عبارة عن أربعة نصائح هي : –

أ– أعرف مع من تتحدث: إذا كنت ممن يتعامل مع البنوك والمؤسسات المالية التي توجد على شبكة الانترنت فيجب أن تتعامل معهم من خلال شريط العناوين Address Bar الذي يوجد في برامج تصفح الانترنت، ويجب أن تقوم بكتابة عنوان الموقع الذي تريد زيارته من خلال شريط العناوين ولا تستخدم أبدا عنواناً يصل إليك عن طريق رسالة بريد الكتروني ويطلب منك أن تضغط على سطر معين لكي يصلك بالموقع المالي الذي تريد التعامل معه، قد يكون السطر الذي سينقلك إلي هذا الموقع فخ والواقع انه سينتقل بك لموقع آخر قد يتشابه في التصميم مع موقع المؤسسة المالية التي تتعامل معها وبذلك فقد يحصل هذا النصاب الالكتروني على رقم حسابك في البنك أو رقم بطاقة الائتمان أو أي بيانات مالية مهمة أخرى، وإذا شعرت بأي شك في رسالة الكترونية وصلت إليك فاتصل بالبنك الذي تتعامل معه تليفونيا.

ب – احرص على بياناتك المالية: احرص دائما على عدم استخدام البيانات المالية المهمة من خلال رسائل البريد الالكتروني، مثل بيانات حساباتك في البنك أو أي بيانات شخصية، رسائل البريد الالكتروني يمكن

تتبعها ومعرفة محتوياتها ما لم تكن مشفرة، ومعظمنا لا يستخدم تقنية تشفير رسائل البريد الالكتروني،و لن يسألك أي بنك على الانترنت أن ترسل رقمك السري أو رقم بطاقة الائتمان عن طريق رسالة الكترونية.

ج- الأموال السهلة: عادة ما تبدأ عمليات النصب سواء في الحياة العامة أو على شبكة الانترنت عن طريق إغراء الضحية بإمكان الحصول على أموال سهلة، كأن يقول المراسل أن لديه حسابات بالملايين في بلده ولا يستطيع تحويلها للخارج ويطلب رقم حسابك في البنك وخطاب عليه توقيعك لكي يحول أمواله عن طريقك ويغريك بأنك سوف تحصل على عدة ملايين من الدولارات نظير هذه المساعدة،و بمجرد أن يرسل الضحية هذه البيانات سيقوم المحتال بسحب كل الأموال التي توجد في هذا الحساب .

.د – تأمين الحاسب: قد يحاول النصاب أن يغري مستخدم الانترنت بإرسال بياناته المالية له أو قد يحاول أن يحصل على هذه البيانات عنوة، فالنصاب الالكتروني عادة ما يكون من قراصنة الشبكة الذين يستهدفون الحاسبات الشخصية لأشخاص قد يعرفونهم أو لا يعرفونهم ويقومون بالدخول على حاسباتهم الشخصية، ومحاولة سرقة البيانات المالية المهمة التي توجد على هذه الحاسبات، فملف على الحاسب يحمل اسم (حسابات البنك) أو (بيانات مالية) سوف تغري قراصنة الشبكة على الاستيلاء عليها من على الحاسب دون أن

يدري صاحبها بهذه العملية الإجرامية، وحافظ على تأمين حاسبك باستخدام برنامج حديث للتامين firewall وأيضا برنامج قوي لمقاومة الفيروسات.

القسم الرابع:- الدراسة التطبيقية:

يناقش الباحث فيما يلي نتائج الدراسة التطبيقية لمتغيرى البحث وهما المخاطر القانونية والبنوك الالكترونية على مستوى العاملين ، وذلك على النحو التالى :

يعرض هذا الجزء مناقشة نتائج الدراسة الميدانية المتعلقة بالمخاطر القانونية، بجانب البنوك الالكترونية ، وذلك على النحو التالى :

أولاً: المخاطر القانونية :

قام الباحث بقياس إستجابات مفردات عينة العاملين للمتغير المستقل المخاطر القانونية وفقاً للخطوات التالية :

أ- إجراء الإحصاءات الوصفية بإستخدام الأوساط الحسابية والإنحرافات المعيارية على مستوى فروع البنك .

ب- إجراء الإحصاءات الإستدلالية لبيان مدى معنوية الفروق بين قيم الأوساط الحسابية ، بإستخدام تحليل التباين آحادي الاتجاه .

ج- إجراء إختبار توكى للمقارنات المتعددة لتحديد مصدر التمايز بين فروع البنك ، وذلك فى حال معنوية نتائج التباين .

أ- الإحصاءات الوصفية :

يوضح الجدول رقم (1) نتائج قياس إدراك مفردات عينة العاملين لمتغير المخاطر القانونية ، باستخدام الاوساط الحسابية والانحرافات المعيارية.

جدول رقم (1) يوضح الاوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغير المخاطر القانونية

بيـــــــــــان		العدد	الوسط الحسابي	الانحراف
المخاطر القانونية	بنك القاهرة	55	4.6267	.37873
	بنك اسكندرية	22	4.4091	.57534
	بنك CIB	21	4.4006	.39091
	بنك فيصل	20	4.2912	.58900
	بنك عودة	21	4.5210	.24907
	بنك ابوظبي	22	4.3583	.37155
الاجمالي		161	4.4563	.44206

بتحليل بيانات الجدول السابق يتضح ما يلي :

مجموعة ذات ممارسة متوسطة للمخاطر القانونية :

بنك عودة

بنك اسكندرية

بنك CIB

فى حين يأتى فرع بنك عودة فى مقدمة المجموعة الثانية ، ثم بنك القاهرة على رأس المجموعة الاولي.

تُعبر قيم الإنحراف المعيارى لفرعى بنك فيصل عن أكبر القيم ، مما يعكس تشتت أكبر فى إستجابات مفردات عينة هذين الفرعين .

ب - الاحصاءات الاستدلالية :

للتعرف على معنوية النتائج السابقة تم إجراء تحليل التباين آحادى الإتجاه ، الذى يوضح نتائجه الجدول رقم (2) .

جدول رقم (2) يوضح تحليل التباين آحادي الاتجاه للمخاطر القانونية بين الفروع

البيان	مصدر التباين	درجات الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	F المحسوبة	P	الدلالة
المخاطر القانونية	بين المجموعات	10	7.797	.780	4.515		
	داخل المجموعات	150	44.378	.173			غير معنوية
	الكلي	160	52.175			.000	

بقراءة مكونات نموذج تحليل التباين آحادي الاتجاه لتحديد المعنوية وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 01. بين الفروع ، كما أشارت بذلك قيم الأوساط الحسابية عند إجراء الإحصاءات الإستدلالية .

بغرض تحديد مصدر التمايز بين الفروع ، وتحديد ما اذا كان هذا التميز يرجع الى تمايز فروع بعينها عن أى فروع آخرى أو تميزها عن جميع الفروع ، قام الباحث بإجراء إختبار توكى للمقارنات المتعددة .

ج- إختبار توكى للمقارنات المتعددة :

يعرض الجداول رقم (3) نتائج إختبار توكى للمقارنات المتعددة بين الفروع لمتغير المخاطر القانونية كما يلي:

جدول رقم (3) يوضح نتائج اختبار توكي لمتغير المخاطر القانونية بين الفروع

بيان	بنك القاهرة	بنك اسكندرية	بنك CIB	بنك فيصل	بنك عودة	بنك ابوظبي
بنك القاهرة	(1) 4.6267	.217	.226	.335	.105	.268
بنك اسكندرية		(1) 4.4091	.008	.117	.111	.050
بنك CIB			(1) 4.4006	.109	.120	.0422
بنك فيصل				(1) 4.2912	.229	.067
بنك عودة					(1) 4.5210	.162
بنك ابوظبي						(1) 4.3583

(*) تشير إلى معنوية الفروق بين المستويات الوظيفية .

(1) تشير إلى قيم الأوساط الحسابية لاستجابات مفردات العينة.

(2) تشير إلى قيمة الفروق بين الاوساط الحسابية .

بدراسة بيانات الجدول السابق يتبين أن الفروق المعنوية التي أظهرها تحليل التباين آحادي الاتجاه تقع بين الفروع ذات الممارسة المرتفعة للمخاطر القانونية

ثانياً: البنوك الالكترونية :

قام الباحث بقياس إستجابات مفردات عينة العاملين للمتغير التابع البنوك الإلكترونية وفقاً للخطوات التالية :

أ- إجراء الإحصاءات الوصفية بإستخدام الأوساط الحسابية والإنحرافات المعيارية على مستوى فروع البنك .

ب- إجراء الإحصاءات الإستدلالية لبيان مدى معنوية الفروق بين قيم الأوساط الحسابية ، بإستخدام تحليل التباين آحادي الاتجاه .

ج- إجراء إختبار توكى للمقارنات المتعددة لتحديد مصدر التمايز بين فروع البنك ، وذلك فى حال معنوية نتائج التباين .

الإحصاءات الوصفية :

يوضح الجدول رقم (4) نتائج قياس إدراك مفردات عينة العاملين لمتغير البنوك الالكترونية ، باستخدام الاوساط الحسابية والانحرافات المعيارية .

جدول رقم (4) يوضح الاوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغير البنوك الإلكترونية

بيـــــــــــان		العدد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
بنوك الالكترونية	بنك القاهرة	55	4.4985	.41099
	بنك االسكندرية	22	4.4356	.41502
	بنك CIB	21	4.3492	.38986
	بنك فيصل	20	4.1582	.43128
	بنك عودة	21	4.2460	.35792
	بنك ابوظبي	22	4.2045	.43982
الاجمالي		161	4.3598	.42683

بدراسة بيانات الجدول السابق تظهر النتائج التالية :

تتماثل الى حد كبير نتائج قياس البنوك الالكترونية مع نتائج قياس تطبيق المخاطر القانونية فى الفروع محل الدراسة ، حيث يمكن تقسيم الفروع الى الطبقات التالية من واقع قيم الأوساط الحسابية لالبنوك الالكترونية :

مجموعة ذات مستوى خدمات مصرفية متوسطة الجودة :

بنك القاهرة

بنك االسكندرية

بنك CIB

مجموعة ذات مستوى خدمات مصرفية منخفضة الجودة :

بنك عودة

بنك ابوظبي

بنك فيصل

يأتى فرع بنك االسكندرية فى مقدمة المجموعة الثانية ، ثم فرع بنك عودة على رأس المجموعة.

تُعبر قيم الإنحراف المعيارى للفروع بنك القاهرة – بنك االسكندرية – بنك ابوظبي – بنك فيصل عن أكبر القيم ، مما يعكس تشتت أكبر فى إستجابات مفردات عينة هذه الفروع .

ب - الاحصاءات الاستدلالية :

للتعرف على معنوية النتائج السابقة تم إجراء تحليل التباين آحادى الإتجاه ، الذى يوضح نتائجه الجدول رقم (5) .

جدول رقم (5) يوضح تحليل التباين آحادي الاتجاه للبنوك الإلكترونية بين الفروع

بيان	مصدر التباين	درجات الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	F المحسوبة	P	الدلالة
البنوك الالكترونية	بين المجموعات	10	8.662	.866	5.568	.000	معنوية
	داخل المجموعات	257	39.982	.156			
	الكلي	267	48.644				

بتحليل مكونات نموذج تحليل التباين آحادي الاتجاه لتحديد المعنوية وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الفروع فى تقديم جودة الخدمات المصرفية عند مستوى معنوية 01. ، كما أشارت بذلك قيم الأوساط الحسابية عند إجراء الإحصاءات الإستدلالية .

بغرض تحديد مصدر التمايز بين الفروع ، وتحديد ما اذا كان هذا التميز يرجع الى تمايز فروع بعينها عن أى فروع آخرى أو تميزها عن جميع الفروع ، قام الباحث بإجراء إختبار توكى للمقارنات المتعددة .

ج- إختبار توكى للمقارنات المتعددة :

يعرض الجداول رقم (6) نتائج إختبار توكى للمقارنات المتعددة بين الفروع لمتغير البنوك الالكترونية .

جدول رقم (6) يوضح نتائج اختبار توكي لمتغير البنوك الالكترونية بين الفروع

بيان	بنك القاهرة	بنك اسكندرية	بنك CIB	بنك فيصل	بنك عودة	بنك ابوظبي
بنك القاهرة	(1) 4.4985	.062	.149	.340*(2)	.252	.293
بنك اسكندرية		(1) 4.4356	.086	.277	.189	.231
بنك CIB			(1) 4.3492	.190	.103	.144
بنك فيصل				(1) 4.1582	.087	.046
بنك عودة					(1) 4.2460	.041
بنك ابوظبي						(1) 4.2045

(*) تشير إلى معنوية الفروق بين المستويات الوظيفية .

(1) تشير إلى قيم الأوساط الحسابية لاستجابات مفردات العينة.

(2) تشير إلى قيمة الفروق بين الاوساط الحسابية .

بقراءة بيانات الجدول السابق يتبين ما يلي:

- أن الفروق المعنوية التي أظهرها تحليل التباين آحادي الاتجاه تقع بين الفروع ذات مستوى الخدمات المصرفية الإلكترونية المرتفعة .

إختبار الفرض الرئيس :

ينص الفرض الرئيس الأول على ما يلى :

يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للمخاطر القانونية علي ابعاد البنوك الإلكترونية .

وتنقسم هذه الفروض إلي الفروض الفرعية الآتية :

يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للمخاطر القانونية علي تحسين المعاملات المصرفية.

يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للمخاطر القانونية علي التطوير والاستمرارية.

يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للمخاطر القانونية علي شبكات الاتصال.

يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للمخاطر القانونية علي قواعد البيانات.

ختبار الفرض الفرعى الأول :

ينص الفرض على ما يلى : "يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للمخاطر القانونية علي تحسين المعاملات المصرفية"، ولإختبار هذا الفرض ، قام الباحث بإجراء تحليل الإنحدار البسيط ، الذى يوضح نتائجه الجدول رقم (7)

جدول رقم (7) نتائج تحليل الانحدار البسيط للمخاطر القانونية علي تحسين المعاملات المصرفية

المعالم	القيمة المقدرة B	الخطأ المعياري	معامل الخطأ المعياري Beta	T المحسوبة	P	الدلالة الإحصائية
الجزء الثابت	2.522	.162		15.599	.000	معنوية
المخاطر القانونية	.420	.037	.575	11.470	.000	معنوية

معامل الارتباط (R)= 0.575 معامل التحديد (R^2) = 0.331 الخطأ المعياري للنموذج 0.34980

قيمة اختبار (F) = 131,560 درجة الحرية = (1 ، 266) مستوي الدلالة = ,000 دالة عند 0,01

تظهر بيانات الجدول السابق ما يلى :

يوجد تأثير معنوى للمخاطر القانونية علي تحسين المعاملات المصرفية.

بلغ معامل الإرتباط بين المخاطر القانونية وتحسين المعاملات المصرفية 57.5% وهى نتيجة دالة إحصائياً عند مستوى 0.01

وفقاً لمعامل التحديد (R^2) فإن المخاطر القانونية تُفسر 33.1% من التغيير الكلى فى المتغير التابع المتمثل فى تحسين المعاملات المصرفية ، وباقى النسبة 66.9% ترجع ترجع الى قيمة الخطأ العشوائى فى المعادلة ، أو ربما لعدم إدراج متغيرات مستقلة أخرى فى نموذج الإنحدار.

بلغت قيمة (F) المحسوبة 131.560 وهى دالة إحصائياً عند مستوى معنوية 0.01 ، وتُشير الى جودة وصحة النموذج وإمكانية الإعتماد عليه ، وأنه يمكن تطبيق نموذج العلاقة السابق فى التنبؤ تحسين المعاملات المصرفية من خلال إستخدام المخاطر القانونية .

بناءً على هذه النتيجة ، يمكن قبول الفرض الفرعى الأول ورفض فرض العدم .

إختبار الفرض الفرعى الثاني :

ينص الفرض على ما يلى : يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للمخاطر القانونية علي التطوير والاستمرارية.، ولإختبار هذا الفرض ، قام الباحث بإجراء تحليل الإنحدار البسيط ، الذى يوضح نتائجه الجدول رقم (8) .

جدول رقم (8) نتائج تحليل الانحدار البسيط للمخاطر القانونية علي التطوير والاستمرارية

المعالم	القيمة المقدرة B	الخطأ المعياري	معامل الخطأ المعياري Beta	T المحسوبة	P	الدلالة الإحصائية
الجزء الثابت	2.094	.167		12.563	.000	معنوية
المخاطر القانونية	.509	.037	.643	13.696	.000	معنوية
معامل الارتباط (R)= 0,643 معامل التحديد (R^2) = 0,414 الخطأ المعياري للنموذج 0.32748						
قيمة اختبار (F) = 187,577 درجة الحرية = (1 ، 266) مستوي الدلالة = ,000 دالة عند 0,01						

تعكس بيانات الجدول السابق ما يلى :

يوجد تأثير معنوى للمخاطر القانونية علي التطوير والاستمرارية .

بلغ معامل الإرتباط بين للمخاطر القانونية و التطوير والاستمرارية 64.3% وهى نتيجة دالة إحصائياً عند مستوى 0.01

وفقاً لمعامل التحديد (R^2) فإن المخاطر القانونية يُفسر 41.4% من التغيير الكلى فى المتغير التابع المتمثل فى التطوير والاستمرارية ، وباقى النسبة 58.6% ترجع ترجع الى قيمة الخطأ العشوائى فى المعادلة ، أو ربما لعدم إدراج متغيرات مستقلة أخرى فى نموذج الإنحدار.

بلغت قيمة (F) المحسوبة 187.577 وهى دالة إحصائياً عند مستوى معنوية 0.01 ، وتُشير الى جودة وصحة النموذج وإمكانية الإعتماد عليه ، وأنه يمكن تطبيق نموذج العلاقة

السابق فى التنبؤ بالتطوير والاستمرارية من خلال تحسين في المخاطر القانونية.

بناءً على هذه النتيجة ، يمكن قبول الفرض الفرعى الثانى ورفض فرض العدم .

إختبار الفرض الفرعى الثالث :

ينص الفرض على ما يلى:يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للمخاطر القانونية علي شبكات الاتصال.

لإختبار هذا الفرض ، قام الباحث بإجراء تحليل الإنحدار البسيط ، الذى يوضح نتائجه الجدول رقم (9)

جدول رقم (9) يوضح نتائج تحليل الانحدار البسيط للمخاطر القانونية علي شبكات الاتصال

المعالم	القيمة المقدرة B	الخطأ المعياري	معامل الخطأ المعياري Beta	T المحسوبة	P	الدلالة الإحصائية
الجزء الثابت	2.247	.173		13.000	.000	معنوية
المخاطر القانونية	.481	.039	.602	12.311	.000	معنوية

معامل الارتباط (R)= 0,602 معامل التحديد (R^2) = 0,363 الخطأ المعياري للنموذج 0.34131

قيمة اختبار (F) = 151,562 درجة الحرية = (1 ، 266) مستوي الدلالة = ,000 دالة عند 0,01

تبين بيانات الجدول السابق ما يلى :

يوجد تأثير معنوى للمخاطر القانونية علي شبكات الاتصال.

بلغ معامل الإرتباط بين المخاطر القانونية علي شبكات الاتصال 60.2% وهى نتيجة دالة إحصائياً عند مستوى 0.01

وفقاً لمعامل التحديد (R^2) فإن المخاطر القانونية تُفسر 41.4% من التغيير الكلى فى المتغير التابع المتمثل فى شبكات الاتصال ، وباقى النسبة 58.6% ترجع ترجع الى قيمة الخطأ العشوائى فى المعادلة ، أو ربما لعدم إدراج متغيرات مستقلة أخرى فى نموذج الإنحدار.

بلغت قيمة (F) المحسوبة 151.562 وهى دالة إحصائياً عند مستوى معنوية 0.01 ، وتُشير الى جودة وصحة النموذج وإمكانية الإعتماد عليه ، وأنه يمكن تطبيق نموذج العلاقة السابق فى التنبؤ بالمخاطر القانونية من خلال شبكات الإتصال .

بناءً على هذه النتيجة ، يمكن قبول الفرض الفرعى الثالث ورفض فرض العدم .

إختبار الفرض الفرعى الرابع :

ينص الفرض على ما يلى: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للمخاطر القانونية علي قواعد البيانات.

لإختبار هذا الفرض ، قام الباحث بإجراء تحليل الإنحدار البسيط ، الذى يوضح نتائجه الجدول رقم (10)

جدول رقم (10) يوضح نتائج تحليل الانحدار البسيط للمخاطر القانونية علي قواعد البيانات.

المعالم	القيمة المقدرة B	الخطأ المعياري	معامل الخطأ المعياري Beta	T المحسوبة	P	الدلالة الإحصائية
الجزء الثابت	1.335	.188		7.114	.000	معنوية
المخاطر القانونية	.662	.041	.705	16.198	.000	معنوية
معامل الارتباط (R)= 0,705 معامل التحديد (R^2) = 0,497 الخطأ المعياري للنموذج 0.30342						
قيمة اختبار (F) = 262,379 درجة الحرية = (1 ، 266) مستوي الدلالة = ,000 دالة عند 0,01						

توضح بيانات الجدول السابق ما يلى :

يوجد تأثير معنوى للمخاطر القانونية علي قواعد البيانات.

بلغ معامل الإرتباط بين للمخاطر القانونية علي قواعد البيانات 70.5% وهى نتيجة دالة إحصائياً عند مستوى 0.01

وفقاً لمعامل التحديد (R^2) فإن المخاطر القانونية تُفسر 49.7% من التغيير الكلى فى المتغير التابع المتمثل فى قواعد البيانات ، وباقى النسبة 50.3% ترجع ترجع الى قيمة الخطأ العشوائى فى المعادلة ، أو ربما لعدم إدراج متغيرات مستقلة أخرى فى نموذج الإنحدار.

بلغت قيمة (F) المحسوبة 262.379 وهى دالة إحصائياً عند مستوى معنوية 0.01 ، وتُشير الى جودة وصحة النموذج وإمكانية الإعتماد عليه ، وأنه يمكن تطبيق نموذج العلاقة السابق فى التنبؤ بالمخاطر الالكترونية من خلال قواعد البيانات .

بناءً على هذه النتيجة ، يمكن قبول الفرض الفرعى الرابع ورفض فرض العدم .

النتائج والتوصيات

اولاً:- نتائج البحث:

1- تحقق البنوك الإلكترونية العديد من المزايا للعملاء والبنك ذاته على حد سواء، فالبنك الإلكتروني يعد وسيلة جيدة لجذب العملاء ممن يجيدون التعامل عبر الإنترنت من خلال التوسع في تقديم الخدمات المصرفية وإتاحتها على مدار الساعة مع توفير الوقت والجهد، فضلا عن دورها الهام في تقليل التكاليف وسهولة الدخول للأسواق المحلية والدولية.

2- إن البنوك الالكترونية تعتبر كالبنوك التقليدية في تقديمها لخدمتها فقط وأن الوسيلة المستخدمة هي وسيلة الكترونية مع بعض الخدمات التي تراعي فيها طبيعتها الحساسة.

3-ظهور البنوك الالكترونية سوف يسهم في تطوير العمليات المصرفية، وجعلها أكثر تقبلا لدي المجتمع، بحكم أنها وسيلة جديدة من وسائل المعاملات المصرفية.

4-نستنتج كذلك من دراستنا هذه أن المتعامل مع البنوك الالكترونية يتعرض لمخاطر عديدة، وهي تعتبر من العيوب الماسة بالبنك.

5-كذلك ان المتعامل مع البنوك الالكترونية تواجهه العديد من الإشكاليات التي تعتبر من أكبر المخاوف التي تجعله لا يتوجه ولا يستفيد من خدمات هذه البنوك.

6-البنك كغيره من الأشخاص المعنوية مسئولا مدنيا وجزائيا.

7-الإثبات والمقاصة من أكبر الإشكاليات المطروحة في المسائل البنكية الالكترونية.

التوصيات:

1- العمل على تبنى جميع فروع البنك تطبيق إستخدام الكتروني كمدخل إسترتتيجى يسهم فى الخدمات المصرفية.

نشر وتنمية الوعى بأهمية تطبيق الاستخدامات الالكترونية لتحسين جودة الخدمات المصرفية.

نشر ثقافة الاستخدامات الالكترونية والتطبيقات المفيدة عن طريق مجلات ودوريات البنك .

إعداد وتنفيذ برامج تدريبية متخصصة فى تطبيقات تكنولوجيا المعلومات تكون موجهة الى جميع العاملين فى مختلف الفئات العمرية والنوعية والمستويات الإدارية ومدد الخبرة .

تخصيص ميزانية كافية من أجل تطبيق استخدام الالكتروني بجميع الفروع والحد من المخاطر القانونية.

التعاون مع المراكز المتخصصة فى توفير شبكات داخلية وخارجية لربط إدارات وفروع البنك مع بعضها البعض ، بجانب ربط تلك الشبكات مع العملاء وغيرهم من المنتفعين بخدمات البنك.

إنشاء إدارة فعّالة لقاعدة البيانات تعمل على تنظيم وتنسيق ملفات البيانات وتحديثها بجانب صيانة ووتخزين البيانات .

إستقطاب وتعيين الأفراد ذوى الخبرات والمهارات فى معرفة اهمية المخاطر القانونية.

ان يكون قانون البنوك أكثر دقة ببيان العمليات المصرفية التقليدية والالكترونية وأكثر وضوحا، بوضع العقوبات في حالة مخالفة.

استغلال الفرصة فيما يخص مشروع البنوك الالكترونية للنهوض باقتصاد رقمي جديد.

توفير الكوادر البشرية والإدارية القادرة على إدارة العمليات المصرفية الإلكترونية والتعامل مع النظم الحديثة لإدارة التجارة الإلكترونية.

7-ضرورة صياغة إطار تشريعي وتنظيمي يتلاءم مع طبيعة البيئة التي تؤدي فيها البنوك الإلكترونية خدماتها، والعمل على التقليل من آثار الاختلاف في المفاهيم من دولة إلى أخري في تنظيمها للجوانب القانونية والتقنية في هذا المجال، وذلك من أجل الوصول إلى بيئة قانونية متكاملة، مع التركيز على زيادة التوعية بهذه الأطر التشريعية من قبل موظفي البنك الإلكتروني.

ونشير في هذا الشأن قانون التوقيع الإلكتروني المصري رقم 15لسنة 2004، والذي ساير فيه المشرع المصري التطورات التشريعية العالمية التي أعطت المحررات الإلكترونية والتوقيعات الإلكترونية ذات الحجية في الإثبات المقررة للمحررات والتوقيعات التقليدية، وهي خطوة يتعين أن

تتعبها خطوات تنظم مختلف جوانب الموضوع من حيث تقنين الجريمة المعلوماتية، وتحديد القانون الواجب التطبيق، وتقنين الجانب المالي والضريبي في هذا الشأن.

المصادر والمراجع:

أولاً:- المراجع باللغة العربية:

1. العطرة دعنوش، استخدام شبكة الانترنت كأداة لتقديم الخدمات البنكية و أثرها علي الأداء البنكية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2017، ص128.
2. أديب القاسم شندي، " الصيرفة الالكترونية أنماطها وخيارات القبول والرفض"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعية، جامعة بغداد، العدد السابع والعشرون، 2011، ص15.
3. أم كلثوم عدنان، المسؤولية الجزائية للبنك في التشريع الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماستر كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، جامعة سعيدة، 2017،ص43-44.
4. أسماء موسى اسعد ، ركن الخطأ في المسئولية التقصيرية دراسة مقارنة بين القانون المدني المصرى والقانون الأردني ، ، جامعة النجاح الوطنية ، نابلس ، فلسطين ، 2016 م .
5. حسنيه زايدي، أهمية البنوك الالكترونية في تحسين العمليات المصرفية، مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2018، ص4.
6. خيري مصطفي كتاته، التجارة الالكترونية، الطبعة الأولى، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، 2019، ص187.
7. دريد كمال شيب، إدارة البنوك المعاصرة، الطبعة الأولي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان الأردن، 2012، ص175.
8. دليلة بو على، إدارة المخاطر المصرفية بين البنوك التقليديه والبنوك الإسلامية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 2018، ص43.
9. سارة بو عديس، المسؤولية القانونية للبنوك في عملية التحويل الالكتروني للأموال، كليه الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أم البواقي، 2017، ص39.

10. سارة عشيش، البنوك الالكترونية، وظاهرة غسيل الأموال " دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية" ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة ام البواقي، 2016.

11. عبدالله خبانة، الاقتصاد المصرفي (البنوك الالكترونية: البنوك التجارية، السياسة التقدية)، دون طبعة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية مصر، 2019، ص95.

12. عبد الغني ربوح ونور الدين غردة، بعنوان تطبيق أنظمة الصيرفة الالكترونية في البنوك الجزائرية بين الواقع والافاق، المؤتمر الدولي العملي اصلاح النظام المصرفي في الجزائر في ظل التطورات العالمية الراهنة ، جامعة ورقلة، 2016، ص8،7.

13. عبدالملك عليوش، أهمية الاتصال التسويقي في تحسين الخدمة المصرفية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2019، ص7.

14. عامر إبراهيم قندلجي، التجارة الالكترونية وتطبيقاتها ، الطبعة الأولي دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2015، ص183.

15. علي فيلالي، الالتزامات، العمل المستحق للتفويض، موفم للنشر والتوزيع، الجزائر،2012.

16. عبدالنور سعداوي ونبيل آيت مبروك، النظام القانوني لأوامر التحويل المصرفي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بجاية، 2016، ص68.

17. فريد النجار، وليد النجار وآخرون، وسائل المدفوعات الالكترونية (التجارة الإلكترونية المتكاملة)، الدار الجامعية، الإسكندرية مصر، 2009، ص148.

18. فريد راغب النجار ، الاستثمار بالنظم الإلكترونية والاقتصاد الرقمي ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، 2014.

19. فارس بوبكر ، المسؤولية المدنية في مجال المعاملات الإلكترونية ، 2021 م .

20. لعور بدرة ، الأحكام القانونية للجرائم الاقتصادية ، 2018 م ، ص 175 .

21. لبداينة، ذياب ، جرائم الحاسب والإنترنت مركز الدراسات والبحوث الظواهر الاجرامية المستحدثة وسبل مواجهتها. الرياض ،2014 م ، ص ١٢٦ .

22. محي الدين مغلاوي، المسؤولية المدنية والجزائية للبنك في القانون الجزائري، ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أم البواقي، 2014، ص45.

23. محمد حسن قاسم، الاثبات في المواد المدنية والتجارية، دون طبعة، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية مصر، 2013، ص7.

24. منير الجنبيهي، البنوك الإلكترونية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2015، ص 14.

25. محمود كادا ، المسؤولية الجزائية للبنك عن جرائم تبييض الأموال ، 2015 م ، 79 .

26. ناصف الياس ، مرقص بولس ، المصارف العربية مواجهة التحديات القانونية الدولية ،الطبعة الأولى ، المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية ، لبنان ، 2019م ، ص 61.

27. نيقين حسين، البنوك والإسلامية في الإمارات، إدارة التخطيط ودعم القرار، وزارة الاقتصاد، العدد الثالث، الإمارات العربية المتحدة، 2017، ص8.7.

28. وسيم محمد الحداد وآخرون، الخدمات المصرفية الالكترونية، الطبعة الأولي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص72.

ثانياً:- المراجع باللغة الانجليزية:

a. American Bar Association Digital Signature Guidelines (Chicago: ABA,) 2009).

b. Baker, D.I& Brandel. R, "the law of electronic funds transfer systems, Gorham and lamont, boston, 1988,1996.

c. lucas de leyssac, le paiement en ligne, J.C.P, 2001, ed. G. n.10.

d. coudel et a.bertrand. internet et la loi, dalloz. Paris, 2018

2. J. P. Buyle, la carts de paiement electronique, ed paris 2019.

3. AABS (Assurance and Advisory Business Services), (2006). 2nd Annual Global Information Security Survey. Ernst& Young. http://www. Ey.com/security .

4. Bianchi, M., Buonanno, P., &Pinotti, P. (2012). Do immigrants cause crime? Journal of the EuropeanEconomic Association,.

5. Lin, M. J. (2007). Does democracy increase crime? The evidence from international data. Journal ofComparative Economics, 35, 467–483.

6. Farrington, D. (2005). Childhood origins of antisocial behavior. Clinical Psychology & Psychotherapy, .

7. Linda A.Lewan dowski,Judith McFarlane Jacquelyn.c.cambell,(2004), Hekilled my mommy , murder or attempted Murder of child's mother, of family violencemvol.19,no.4